برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة – المرحلة الأولى
خطة إعادة التوطين
القرير
25 يوليو 2019
الخلية المشروط
1.1 أهداف المشروع
1.2 مكونات المشروع
1.3 الخط الناقل الجنوبي والخطوط الناقلة الفرعية
1.3.1 خروط إمداد مياه ميكروت
1.3.2 شبكات التوزيع
1.3.3 الخطوط المغذية من الآبار للخزانات
1.3.4 محطة الضخ الرئيسية
1.3.5 محطة الضخ المعززة في رفح (S-01)
1.3.6 الخزانات
1.3.7 نطاق خطة إعادة التوطين
1.4 أثر إعادة التوطين
2.1 أثر المشروع
2.1.1 خسارة مؤقتة للدخل نتيجة أعمال إنشاء الأنابيب
2.1.2 خسارة دائمة للأراضي نتيجة إنشاء آبار ومعالجات مياه
2.2 خصائص الوضع القائم الاجتماعية والاقتصادية
2.2.1 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاحتياجات المتأثرة في سوق خانيونس
2.2.2 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب الأراضي الخاصة المتأثرين بالمشروع
3.1 سياسة البنك الدولي التنفيذية
3.1.1 أهداف السياسة
3.1.2 الآثار الم финансية ومعايير الأهلية
3.2 قانون استملاك الأراضي رقم (3) لسنة 2011
3.2.1 قانون استملاك الأراضي رقم (1) لسنة 2016
3.3 الفجوات بين التشريعات الفلسطينية وسياسة البنك الدولي التنفيذية
3.4 تدقيق إجراءات الأراضي المخصصة قبل إعداد خطة إعادة التوطين
3.5 خطة إعادة التوطين
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

- المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

5.1 معايير استحقاق التعويضات، والتخمين، والتعويض

5.1.1 معايير الاستحقاق ومصفوفة استحقاق التعويضات

5.1.2 منهجية تقييم الأصول والتعويضات

5.1.3 الترتيبات الخاصة بإيصال التعويضات

5.2 المشاورات، والنشر العلني للخطة والآليات التنظيم

5.2.1 تحديد الجهات ذات العلاقة

5.2.2 إشراف الجهات ذات العلاقة والتشاور معهم

5.2.3 النشر العلني لخطة إعادة التوطين

5.3 المراقبة والتقييم

5.3.1 المراقبة

5.3.2 التقييم

5.4 الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات

5.4.1 الترتيبات المؤسسية

5.4.2 بناء القدرات

5.5 التكلفة والميزانية والجدول الزمني

5.5.1 التكلفة والميزانية

5.5.2 الجدول الزمني لتنفيذ خطة إعادة التوطين

6. التدقيق على المرافق المصاحبة للمشروع

6.1 جمع البيانات

6.2 المشاورات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع

6.3 الخلاصة
قرير خطة إعادة التوطين

برنامج الخطة المركزة في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

المرحلة الأولى

قائمة التخطيط العام لتكوين المشروع المنفذ ضمن المرحلة الأولى

الشكل 1: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 2: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 3: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 4: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 5: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 6: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 7: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 8: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 9: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 10: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 11: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 12: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 13: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 14: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 15: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 16: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 17: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 18: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 19: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 20: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 21: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 22: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 23: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 24: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 25: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 26: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 27: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 28: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 29: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 30: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 31: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 32: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 33: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 34: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 35: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 36: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 37: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 38: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 39: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 40: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 41: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 42: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 43: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 44: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 45: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 46: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 47: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 48: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 49: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 50: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 51: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 52: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 53: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 54: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 55: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 56: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 57: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 58: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 59: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

الشكل 60: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

ملحق رقم 1: خرائط المواقع وصور لكل موقع

ملحق رقم 2: مسح الاجتماعي والاقتصادي

ملحق رقم 3: وثائق ومستندات الأرضية

ملحق رقم 4: تفصيل ميزانية خطة إعادة التوطين

ملحق رقم 5: الأنشطة التشاورية

ملحق رقم 6: تدقيق المراقبة المصاحبة
قائمة المصطلحات

مصطلحات غير فنية

المراكز المصاحبة: مراكز ممولة كجزء من المشروع (قد يتم توفير التمويل بشكل منفصل من قبل عميل أو طرف ثالث بما في ذلك الحكومة)، والتي يتم وجودها وعملها على المشروع بشكل حصري، والتي تعتبر سلعتها أو خدمتها التي تقدمها أساسية لتشغيل المشروع.

التخطيط: الدفع النقدي أو العيني لأسس أو مصادر تم استمالة لمشروع ما أو تأثر بهذا المشروع في الوقت الذي كانت هناك حاجة لاستدلال الأصل.

التاريخ الفاصل: تاريخ الانتهاء من إجراء التعداد أو المسح للأشخاص المتأثرين بالمشروع. يبين الاعتبار الأشخاص المتواجدين في منطقة المشروع بعد هذا التاريخ أشخاصاً غير ممولين للحصول على التعويض أو أي شكل من المساعدة في إعادة التوطين. بالإضافة إلى أن أي أصول (منشآت أو محاصيل أو أشجار مثمرة أو غيرها) يتم انشاؤها بعد تاريخ الانتهاء من التعداد، أو أي تاريخ آخر يتم تحديده بالتوافق، لن يتم تعويضها.

السكان المهجرون: الأشخاص الذين يعيشون في منطقة المشروع ويجب أن ينتقلوا لمكان آخر. ويمكن تقسيم السكان المهجرين إلى ثلاثة فئات: (1) الذين يتمتعون بحقوق قانونية رسمية في الأراضي، و (2) الذين لا يتمتعون بحقوق قانونية رسمية في الأرض ولكنهم يدعون الحق في هذه الأرض أو الأصول المنشئة أن تكون هذه الأعوام متعرضة بحاجة أو قانوني أو ادعاء معرضة به في الأرضية، و(3) الذين لا يتمتعون بحق قانوني أو ادعاء معرضه في الأراضي.

تكلفة الإحلال الكامل: القيمة السوقية للأصول مضافًا إليها تكاليف المعاينات. ولا تأخذ بعين الاعتبار اهلاك المناشئ والأصول.

آلية التظلم: آلية لاستقبال وتوليد المخاوف والشكاوى المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي لصاحب المشروع.

الجهات ذات العلاقة: أي وكل الأشخاص أو المنظمات أو الجهات المهمة بالمشروع أو المجتمعي في المشروع أو التي من المحتمل أن تكون في مشروع أو لديها القدرة على التأثير فيه.

الأشخاص المتأثرون بالمشروع: أي شخص فقد حقه في امتلاك أو استخدام، أو الانتفاع بأي شكل من مبنا أو أرض (سكن أو زراعية أو مرجعية)، أو محاصيل دائمة أو سنوية أو أية أصول ثابتة أو غير ثابتة، سواء بشكل كلي أو جزئي، سواء بشكل مؤقت أو دائم، كنتيجة لتنفيذ المشروع.

خطة إعادة التوطين: الرسالة التي تحدد فيها راعي المشروع أو الجهات المسؤولة الأخرى الإجراءات التي ستتخذها والأنشطة التي تبنيها لتخفيض من الآثار السلبية، وتوفير فوائد تنموية للأعمال المجتمعي في المشروع.

الجهات ذات العلاقة: أي وكل الأشخاص أو المنظمات أو المؤسسات المختلفة بالمشروع أو التي من المحتمل أن تكون بمشروع أو لديها القدرة على التأثير فيه.

الفئات الضعيفة المتأثرين بالمشروع: الأشخاص الذين من الممكن أن يتأثروا بمشاريع بشكل أكبر من غيرهم بحكم الجنس أو العرق أو العصر أو الإعاقة الجسمية أو العقلية أو الحرمان الاجتماعي أو الوضع الاجتماعي، والذي قد يكونون محسدين في قدرتهم على الاستفادة من المساواة في إعادة التوطين والفوائد التنموية المرتبطة بها.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

مصطلحات فنية

محطة الضخ المعززة: مبنى يحتوي على مضخة أو أكثر تعمل على زيادة ضغط المياه داخل الأنابيب.

شبكة التوزيع: نظام الأنابيب الذي يبدأ من الخزانات والذي يهدف إلى نقل المياه للمستهلكين.

محطة التحلية المركزية في قطاع غزة: محطة تحلية جديدة بسعة 55 مليون متر مكعب/السنة (ستتم توسعتها إلى 110 مليون متر مكعب/السنة)، وسيتم إنشاؤها في المحافظة الوسطى ف قطاع غزة كمصدر مركزي لمياه الشرب.

برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: برنامج شامل يتضمن إنشاء محطات تحلية مياه والأعمال المصاحبة لها (مشروع إنشاء خط المياه الناقل الممتد من الشمال إلى الجنوب وملحقاته ومشروع خفض نسبة الفاقد في المياه).

محطة الضخ: مبنى يحتوي على مضخة أو أكثر لتوفير مياه بضغط مناسب تصل إلى شبكة التوزيع.

محطة تحلية قصيرة المدى صغيرة الحجم: محطة تحلية صممت لسد الفجوة في توفر المياه بقدرة منخفضة نسبياً.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

ملخص التنفيذي

الخدمة

بدأت سلطة المياه الفلسطينية برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة بهدف التعامل مع كارثة المياه المتفاقمة في القطاع وتكون الورشة من محاولة تحلية مياه البحر بسعة 55 مليون متر مكعب للسنة كمرحلة أولى وسعة 110 مليون متر مكعب كمرحلة نهائية. إضافة إلى الأعمال المصاحبة لمحطة التحلية بعنوان "برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: مشروع الأعمال المصاحبة". وقد قدم البنك الدولي إعداد التصميم التفصيلي لمشروع الأعمال المصاحبة بالإضافة إلى إعادة الدراسة البيئية والاجتماعية الخاصة به. علاوة على ذلك، سيقوم البنك الدولي بتقديم الدعم في إدارة وتنفيذ البرنامج. حيث أنه من المفترض أن يتم إنشاء مشروع الأعمال المصاحبة على مراحل مختلفة بعد من الالتزام الإنشائي للبنك الدولي بشكل مرحل لمشروع الأعمال المصاحبة، وبناء على دراسة تقييم الأثر البيئي، فإن بعض مكونات المشروع تستدعي تطبيق سياسة البنك الدولي التنفيذية والمتعلقة بعملية إعادة التوطين، وبهذا تكون هناك خسارة دائمة لبعض الأراضي كنتيجة لإنشاء بعض الخزانات، فيما يتوقع أن يكون هناك خسارة مؤقتة لبعض الخزانات، فيما يتعلق بالمناطق المحيطة بالخزان. فإنه من المتوقع أن يتم الشروع في أعمال الإنشاء لهذه الخزانات في الفترة من يوليو لعام 2019 وحتى يناير 2020. فيما يلي وصف مختصر لهذه الخزانات:

الحزمة 1: الخط الناقل الجنوبي (رفح وخانيونس): المضخة المركزية، ومحطة الضخ المعززة في رفح، و66 كيلومتر من خطوط إمداد المياه وأربعة خزانات بالإضافة إلى 2 كيلومتر من خطوط تغذية المياه، وربطها بمسبحات ميكروت (محافظة خانيونس والمحافظة الوسطى: 6.9 كيلومتر من خطوط إمداد المياه، وأربعة خزانات تقع في المحافظة، بالإضافة إلى 3 كيلومتر من خطوط تغذية المياه بحزمة إنشائية.)

الحزمة 2: تحسينات شبكة ميكروت (محافظة خانيونس والمحافظة الوسطى: خطوط إمداد المياه و12.8 كيلومتر من خطوط إمداد المياه إلى الخزانات، بالإضافة إلى تطوير شبكات التوزيع و52 بئر و78 خزان.)

الحزمة 3: إعادة تشكيل نظام توزيع المياه للجنوب (محافظتي رفح وخانيونس): خزانين جديدين في رفح وخانيونس، و40 كيلومتر من خطوط توزيع، و32.3 كيلومتر من خطوط إمداد المياه إلى الخزانات، بالإضافة إلى تطوير شبكات التوزيع و52 مصنع و78 خزان.)

الحزمة 4: إعادة تشكيل نظام توزيع المياه للمحافظة الوسطى (6.3 كيلومتر من خطوط إمداد المياه إلى الخزانات، بالإضافة إلى تطوير شبكات التوزيع و52 بئر و78 خزان.)

بناء على دراسة تقييم الأثر البيئي، فإن بعض مكونات المشروع تستدعي تطبيق سياسة البنك الدولي التنفيذية (4.12) ويتطلب وجود خطة تنفيذية لإعداد التوطين بعض النظر عن مصير التحويل. في هذا التقرير، استهدفت مقاربة البنك الدولي من الناحية القانونية والمادية بناء على ذلك، فإنه يتم وضع خطة تنفيذية صغيرة في كل مشروع الأعمال المصاحبة. لذلك، كان من المقرر ضمان خطة إعادة التوطين في تلك الوثيقة لضمان علاج المحتملين من الخسائر المتوقعة، ما هو من الضروري ضمان خطة إعادة التوطين هذه. حسب ذلك، سيتم تدفق ضمانة مدى توافر المحتملين مع سياسات البنك الدولي (4.12). حيث يتم تخصيص الميزانية المخصصة لخطة إعادة التوطين وحجم المحتملين المتأثرين من المشروع المعني، وفاعلية هذا النهج. كما يتم تخصيص الميزانية المخصصة لخطة إعادة التوطين وحجم المحتملين المتأثرين من المشروع المعني، وفاعلية هذا النهج. كما يتم تخصص الميزانية المخصصة لخطة إعادة التوطين وحجم المحتملين المتأثرين من المشروع المعني، وفاعلية هذا النهج. كما يتم تخصيص الميزانية المخصصة لخطة إعادة التوطين وحجم المحتملين المتأثرين من المشروع المعني، وفاعلية هذا النهج. كما يتم تخصص الميزانية المخصصة لخطة إعادة التوطين وحجم المحتملين المتأثرين من المشروع المعني، وفاعلية هذا النهج. كما يتم تخصيص الميزانية المخصصة لخطة إعادة التوطين وحجم المحتملين المتأثرين من المشروع المعني، وفاعلية هذا النهج. كما يتم تخصيص الميزانية المخصصة لخطة إعادة التوطين وحجم المحتملين المتأثرين من المشروع المعني، وفاعلية هذا النهج.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

الرزق لعدد من الأشخاص أثناء عملية إنشاء الخط الناقل الجنوبي. ويمكن تلخيص الآثار السلبية المتوقعة للحزم الإنشائية الأربع فيما يلي:

- خسارة دائمة لأرض خاصة وعدد من الأشجار نتيجة أعمال الإنشاء ضمن الحزمة (2)
  - سيتم إنشاء خزانين من بين أربعة خزانات مقترحة في الحزمة (2) على أراضي خاصة خاصه.
  - سيتم إنشاء خزان (S-001C) الذي سيتم إنشاؤه على أرض زراعية مساحتها 2,074 متر مربع. الأرض غير مزروعة بآية أشجار أو محاصيل.
  - سيتم إنشاء خزان (ST-007) الذي سيتم إنشاؤه على أرض زراعية مساحتها 840 متر مربع. الأرض غير مزروعة.
  - هذه الأرضينا تم إيقافها بشكل دائم ويعتبر ضحايا التعويض بحسب خطة إعادة التوطين هذه.

- خسارة دائمة لأرض خاصة نتيجة أعمال الإنشاء ضمن الحزمة (1)
  - سيتم إنشاء خزان (ST-009) الذي سيتم إنشاؤه على أرض زراعية مساحتها 1,700 متر مربع. الأرض غير مزروعة بآية أشجار أو محاصيل.
  - سيتم إنشاء خزان (ST-09) الذي سيتم إنشاؤه على أرض سكنية مساحتها 1,700 متر مربع. الأرض غير مزروعة بآية أشجار أو محاصيل.
  - سيتم إنشاء خزان (ST-006B) الذي سيتم إنشاؤه على أرض زراعية مساحتها 840 متر مربع. الأرض غير مزروعة.
  - سيتم إنشاء خزان (ST-017) الذي سيتم إنشاؤه على أرض زراعية مساحتها 840 متر مربع. الأرض غير مزروعة.

- خسارة مؤقتة للدخل نتيجة أعمال الإنشاء ضمن الحزمة (1)
  - أحد أهم مكونات الحزمة (1) هو إنشاء الخط الناقل الجنوبي. والذي سيتم إنشاؤه داخل منطقة سوق خانيونس (سوق الأربعاء). سيتم إنشاءه داخل منطقة سوق خانيونس.
  - سيتم إنشاء خط الناقل الجنوبي داخل منطقة سوق خانيونس.
  - سيتم إنشاء خط الناقل الجنوبي داخل منطقة سوق خانيونس.
  - سيتم إنشاء خط الناقل الجنوبي داخل منطقة سوق خانيونس.

الإطار السياسي والقانوني

تتبع خطة إعادة التوطين هذه الأحكام المحددة بموجب السياسة التنفيذية للبنك الدولي OP 4.12 بشأن إعادة التوطن القسري. كما وتأخذ بعين الاعتبار القوانين واللوائح المحلية الموضوعة من قبل السلطة الفلسطينية، خاصةً القوانين المتعلقة بحيازة ومصادرة الأراضي. كما وتوضح على الفجوات الموجودة بين القوانين الفلسطينية وسياسات البنك الدولي المتعلقة بإعادة التوطن القسري والإجراءات العملية لسد هذه الفجوات.

تتم إجراءات الأرضية المخصصة قبل إعداد خطة إعادة التوطن من بين الأراضي المخصصة اللازمة لإنشاء مكونات المشروع المختلفة، توجد ثلاثة أراضي كانت قد تم الانتهاء من شراؤها في وقت مبكر من التخطيط، مما أدى إلى إعداد خزانات مخصصة. وتم تعويض أصحاب هذه الأراضي بشكل متساوي.

And:

- يمكن تلخيص أبرز مخرجات عملية التدقيق كما يلي:
  - يتم توثيق جميع التطورات المتعلقة بالإجراءات القانونية في مختلف مناطق العمل.
  - يتم إعداد خطة إعادة التوطن القسري.
  - يتم إعداد خطة إعادة التوطن القسري.

ويمكن تلخيص آثار الإجراءات المتعلقة بالإجراءات القانونية، و布拉ت الإجراءات الحكومية وال apiUrl النسبية. واختيار أبرز مشاكل الإجراءات المتعلقة بالإجراءات القانونية، و布拉ت الإجراءات الحكومية وال apiUrl النسبية. واختيار أبرز مشاكل الإجراءات ApplicationRecord.
ملخص التعويضات المستحقة

الأشخاص المتأثرون سلبيًا من هذا المشروع هم أصحاب الأراضي التي تم صمانتها بشكل غير طوعي بالإضافة إلى أصحاب المحال والبسطات في سوق خانيونس. وقد تم تحديد مستحقات هؤلاء الأشخاص بناءً على القوانين الفلسطينية والسياسة التنفيذية للبنك الدولي 4.12، كما توضح خطة إعادة التوطين هذه، ويمكن تلخيصها كالتالي:

- **صاحب الأرض المصادرة لصالح إنشاء خزان البريج ST-001C**
  
  يفقد صاحب الأرض أرضًا زراعية مساحتها 2,074 متر مربع بشكل دائم لصالح إنشاء خزان ضمن الحزمة (2) من هذا المشروع. ويحق له الحصول على أرض مكافأة لإجراء ضرائب على أساس تكلفة الإخلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأرض المماثلة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والقدرة الإنتاجية. كما يجب أن يكون للفترة الدبلجة للملكية مع أية ضرائب أو رسوم تسجيل أو غيرها من التكاليف المصاحبة. ويتم تثمين قيمة الأرض من قبل لجنة مختصة مكونة من سلطة الأراضي وسلطة المياه. وقد تم تقدير قيمة الأرض بشكل أولي بحوالي 202,000 دولار أمريكي.

- **صاحب الأرض المصادرة لصالح إنشاء خزان الزوايدة ST-007**
  
  يفقد صاحب الأرض أرضًا زراعية مساحتها 840 متر مربع بشكل دائم لصالح إنشاء خزان ضمن الحزمة (2) من هذا المشروع. ويحق له الحصول على أرض مكافأة لإجراء ضرائب على أساس تكلفة الإخلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأرض المماثلة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والقدرة الإنتاجية. كما يجب أن يكون للفترة الدبلجة للملكية مع أية ضرائب أو رسوم تسجيل أو غيرها من التكاليف المصاحبة. ويتم تثمين قيمة الأرض من قبل لجنة مختصة مكونة من سلطة الأراضي وسلطة المياه. وقد تم تقدير قيمة الأرض بشكل أولي بحوالي 129,360 دولار أمريكي. أما تقدير قيمة الأشجار فقد تم عن طريق وزارة الزراعة بالتشاور مع صاحب الأرض بقيمة 4,800 دولار أمريكي.

- **صاحب الأرض المصادرة لصالح إنشاء خزان القرارة ST-009**
  
  يفقد صاحب الأرض أرضًا زراعية مساحتها 1,700 متر مربع بشكل دائم لصالح إنشاء خزان ضمن الحزمة (1) من هذا المشروع. ويحق له الحصول على أرض مكافأة لإجراء ضرائب على أساس تكلفة الإخلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأرض المماثلة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والخدمات البلدية المتوفرة. كما يجب أن يكون للفترة الدبلجة للملكية مع أية ضرائب أو رسوم تسجيل أو غيرها من التكاليف المصاحبة. ويتم تثمين الأرض من قبل لجنة مختصة مكونة من سلطة الأراضي وسلطة المياه. وقد تم تقدير قيمة الأرض بشكل أولي بحوالي 127,500 دولار أمريكي.

- ** أصحاب المحال والبسطات في سوق خانيونس**

  يفقد أصحاب المحال والبسطات في سوق خانيونس متعهدهم بشكل مؤقت أثناء أعمال إنشاء الخط الناقل الجنوبي ضمن الحزمة (1). ويحق لهم الحصول على تعويض نقدي بما يكفي معدل الدخل اليومي لهم مضروبًا في عدد الأيام التي سيتطل خلالها عملهم. وتتم تغطية المبلغ اللازم لتعويض أصحاب المحال والبسطات وحوالياً 72,000 دولار أمريكي بناءً على اللقاءات التي أجريت معهم ومع دائرة تنظيم الأسواق في بلدية خانيونس.

- **متعهدهم سوق خانيونس**

  ي فقد متعهدهم سوق خانيونس الدخل العائلي من تنظيم وإدارة الأسواق في سوق خانيونس أثناء أعمال إنشاء الخط الناقل الجنوبي ضمن الحزمة (1). ويحق له الحصول على تعويض نقدي بما يكفي معدل الدخل اليومي لهم مضروبًا في عدد الأيام التي سيتطل خلالها عملهم. وتتم تغطية المبلغ اللازم لتعويض مضروبًا بحوالي 3,320 دولار أمريكي بناءً على اللقاء الذي أجري معهم ومع دائرة تنظيم الأسواق في بلدية خانيونس.
المشاورات، والنشر التعليمي للخطة وآليات التظلم
تقوم سلطة المياه بنشر تقرير خطة إعادة التوطين لضمان وصول كافة الجهات ذات العلاقة بما في ذلك الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى المعلومات التي يحتويها التقرير. كما ستقوم سلطة المياه الفلسطينية بإنشاء آلية لتقديم الشكاوى وتعامل معها وفقًا لخطة إعادة التوطين هذه. كما هو موضح لاحقًا في هذا التقرير، من أجل ضمان وصول الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى نظام قابل للتطبيق لشكاويهم والسعي إلى حلها دون تخويف أو إكراه. يتم إعلام الأشخاص المتأثرين بالمشروع عن هذا النظام أثناء اللقاءات التشاورية معهم.

يكون النظام من مكتب الشكاوى، والذي سيتمتع بالإمكانيات اللازمة لاستقبال ومعالجة الشكاوى. وسيتم الرصد والإشراف على هذا المكتب من قبل مسؤول مالية الشكاوى المعين من قبل إدارة المشروع في سلطة المياه. سيقوم مسؤول مالية الشكاوى بمراقبة استخدام الشكاوى ومعالجتها ودوره في حل حسب الحاجة لها. في حالة عدم إتمام تقييم الشكاوى خلال 15 يومًا، يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع اتخاذ القرار وتحمل مسؤولية رفع الشكاوى لدى لجنة مالية الشكاوى والاتصال بالجهات المعنية في لجنة مالية الشكاوى. بالإضافة إلى ذلك، سيتم اتخاذ قرارات بشأن الشكاوى المحملة والمتعلقة بهم، بما في ذلك الشكاوى المحملة على أساس قضايا متعددة. وستتم هذه الشكاوى في مكتب الشكاوى، تتطلب الاتصال والاتصال بالجهة المعنية في لجنة مالية الشكاوى، وبمجرد أن يتم تقديم الشكاوى لدى لجنة مالية الشكاوى، يكون هناك 10 أيام لإعداد قياسية. وتحافظ وحدة دعم إدارة المشروع بسجلات لكل شكاوى، بما في ذلك الشكاوى التي تم حلها، في حالة عدم حل الشكاوى في المكتب، فإنها ستستوصف إلى جلسة قضايا تعاونية، وبدأت في تفكيك تعاونية في쾌 لحل الشكاوى، و谈恋爱 الشكوى إلى المحكمة. وستتم هذه الشكاوى في مكتب الشكاوى، تتطلب الاتصال والاتصال بالجهة المعنية في لجنة مالية الشكاوى، وبمجرد أن يتم تقديم الشكاوى لدى لجنة مالية الشكاوى، يكون هناك 10 أيام لإعداد قياسية. وتحافظ وحدة دعم إدارة المشروع بسجلات لكل شكاوى، بما في ذلك الشكاوى التي تم حلها، في حالة عدم حل الشكاوى في المكتب، فإنها ستستوصف إلى جلسة قضايا تعاونية، وبدأت في تفكيك تعاونية فيقاء لحل الشكاوى، و谈恋爱 الشكوى إلى المحكمة.

جدول 1-1: ملخص أنشطة التشغيل

<table>
<thead>
<tr>
<th>التاريخ</th>
<th>المكان</th>
<th>لقاء فردي</th>
<th>لقاء فردي</th>
<th>استملاح ومقابلات</th>
<th>اجتماعات الشرعية</th>
<th>السؤل</th>
<th>المتابعة</th>
<th>منهم</th>
<th>الأراضي التي تمت مصادرتها</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>25 فبراير 2019</td>
<td>بلدية خان يونس</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>785</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>بلدية البريج</td>
</tr>
<tr>
<td>25 فبراير 2019</td>
<td>بلدية خان يونس</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>785</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>بلدية البريج</td>
</tr>
<tr>
<td>من 27 فبراير إلى 13 مارس 2019</td>
<td>سوق خان يونس</td>
<td>استملاح ومقابلات</td>
<td>مذكرة</td>
<td>الجلسة العاملية</td>
<td>السؤل</td>
<td>المتابعة</td>
<td>منهم</td>
<td>الأراضي التي تمت مصادرتها</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>28 فبراير 2019</td>
<td>بلدية البريج</td>
<td>3</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>بلدية البريج</td>
</tr>
<tr>
<td>24 فبراير 2019</td>
<td>بلدية الزوايدة</td>
<td>4</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>بلدية الزوايدة</td>
</tr>
<tr>
<td>24 فبراير 2019</td>
<td>بلدية الزوايدة</td>
<td>4</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>بلدية الزوايدة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

والشكر والتقدير
وتحية لكل الجهات التي تساهمت في إعداد هذا التقرير، وخاصة الجهات ذات العلاقة ووسائل الإعلام المحلية والمواقع الإلكترونية. ونأمل أن يكون هذا التقرير جزءًا من جهد دائم في تحسين تجربة إعادة التوطين في قطاع غزة.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

المراقبة والتقييم

تم إعداد برنامج للمراقبة والتقييم لضمان التنفيذ المناسب والتام للأنشطة الواردة في خطة إعادة التوطين. ويستند البرنامج إلى تفتيش خطة إعادة التوطين، وستكون سلطة المياه مسؤولة عن المراقبة الداخلية من خلال وحدة تفتيش خطة إعادة التوطين والتي ستقوم بإعداد تقرير مرة كل شهرين.

تم إعداد إصدار خطة المياه وحدها وحدها دعم إدارة المشاريع بأية إجراءات تصحيحية أثناء تنفيذ خطة إعادة التوطين. أما المدققخارجي (الواحة) فسوف يتم تعيينه من قبل سلطة المياه للتأكد من تحقيق الهدف العام لخطة إعادة التوطين بطريقة عادلة وشفافة. سيلعب المدقق الخارجي دوراً في تقييم التقدم ورصد الإجراءات الخاطئة، وسوف يصدر تقرير تفتيش عن كل شهر، وسيتم تقرير تفتيش طويل الأمد في نهاية كل عام.

الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات

تعتبر وحدة دعم إدارة المشاريع في سلطة المياه الجهة الرئيسية المسؤولة عن إعداد وتطبيق ومراقبة خطة إعادة التوطين. حيث أنها ستصبح وحدة تفتيش خطة إعادة التوطين، والمكونة من موظفين تنفيذيين وموارد من خلال مسؤولي المشروع ومسؤولي الجهاز المركزي.

تعتبر الوحدة الرئيسية المسؤولة عن التنسيق مع المؤسسات الأخرى المشاركة في تنفيذ خطة إعادة التوطين، والتي تشمل مؤسسات سلطة الأراضي، وزارة الحكم المحلي، بلديات البريج والزوايدة والقرارة، بالإضافة إلى مجلس الوزراء واللجنة المركزية للمباني وتنظيم المدن، ووزارة الزراعة. وقد تم توضيح مسؤولية كل هذه الجهات خلال هذا التقرير.

الميزانية والجدول الزمني

تبلغ الميزانية المقدرة لتنفيذ خطة إعادة التوطين الخاصة بالمرحلة الأولى من مشروع الأعمال المصاحبة حوالي 589,980 دولار أمريكي. حيث يتضمن التسقيف مخصصات الحماية بقيمة 459,818 دولار أمريكي من الميزانية الكلية، و sistem تعديات مصادر مالية أخرى. وفيما يتعلق بأي تعديات أخرى تتعلق بتغطية التكاليف، فقد تم تخصيص مبلغ مالي من الميزانية الكلية لتمويل هذه التكاليف.

الجدول الزمني الزمني

condi الإنشاءات الرئيسية

تم إعداد جدول زمني يحتوي على جميع الأعمال المصاحبة. يو فورم يحتوي على جدول زمني ينمو في نهاية شهر ديسمبر لعام 2019. وقد تم إعداد جدول زمني تفصيلي يشمل الأنشطة المختلفة لخطة إعادة التوطين وفترة يومية في نفس الأسبوع.
التدقيق على المرافق المصاحبة للمشروع

بحسب متطلبات البنك الدولي، فإن أي مشروع مرتبطة بناء المشاريع المدعومة من قبل البنك الدولي يجب أن يتوقف مع سياسة البنك الدولي التشغيلية 4.12، حتى وإن كان هذا المشروع بعد ذاته غير دعوم من قبل البنك الدولي. بناءً على ذلك، فقد كان من الضروري أن تتضمن محطات التحلية قصيرة المدى ومصغرة الحجم، اللتين تم إنشاؤهما مؤخرًا والمرتبتان بمشروع الأعمال المصاحبة، عملية تدقيق المحطتان، كما حدد البنك الدولي، هما محطة تحلية قصيرة المدى ومصغرة الحجم، تحليلاً الجدار قصيرة المدى ومصغرة الحجم. وقد خلصت نتائج التدقيق الخاصة بمحطة البلح إلى أن سياسة البنك الدولي لا تلبي هذه العملية، حيث أن الأرض التي تم إنشاؤها عليها هي أرض حكومية، ولم تكن مأهولة بالسكان أو مستخدمة لغرض كسب الرزق لأي شخص، كما أنها لم تحتوي على أي أراضي، سواء قبل تخصيصها أو بعد ذلك. أما نتائج التدقيق الخاص بمحطة الجنوب فقد أظهرت أن الأرض الخاصة بالمحطة هي جزء من الأرض الحكومية المخصصة لإنشاء محطة التحلية المركزية والتي تبلغ مساحتها 80 دونم، حيث أن موقع محطة الجنوب يقع في الزاوية الشمالية للموقع العام للمحطة المركزية، وهي أرض حكومية لم تكن مأهولة بسكان أو مستخدمة من قبل أي شخص كمصدر لكسب الرزق. مع ذلك، فإن عشرة عائلات بدوية متفرقة كانت تعيش في الجزء الشرقي من الموقع العام للمحطة المركزية خارج حدود محطة التحلية الجنوب، وهي عائلات لا يملك أي ارتباط أو حق في هذا الأرض. وقد قامت سلطة المياه بإعداد وتنفيذ خطة إعادة توطين مختصرة في إطار التحضير لمشروع محطة التحلية المركزية (بناء على معايير بنك الاستثمار الأوروبي EIB)، وذلك بهدف إعادة توطين هذه العائلات. أثناء إجراء التدقيق، تم زيارة هذه العائلات، وعملياً جمع جوازات السفر، ثم أظهرت جوازات السفر هذا التدقيق، تم أنحصل على رخصة للزمن الذي كان قد حصلوا عليه، وتم التوصل إلى أن سلطة المياه والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة قد قامت بتلبية الخطة كما يجب. وتعد الإشارة إلى أن الخطة التي تم إعدادها بناء على معايير بنك الاستثمار الأوروبي تتوافق مع سياسة البنك الدولي التشغيلية 4.12، وواضح أن الخطة في حالة لا توجد أي قضايا عالقة لأي من المحطات، بحسب سياسة البنك الدولي التشغيلية 4.12.
1. المقدمة

1.1 خلفية المشروع

قامت سلطة المياه الفلسطينية بتطوير برنامج متكامل من التدخلات المترابطة للتعامل مع أزمة المياه المتفاقمة في قطاع غزة. حيث تخطط سلطة المياه، بحلول عام 2020 على وجه التحديد، لتحسين نظام توزيع المياه، وتحسين إدارة المياه الزراعية، وتطوير معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وإمدادات موارد المياه بالجملة (هيئة محطة التحلية المركزية).

في هذا السياق، فقد تم اعتماد برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة خيارًا مفضّلاً لتحقيق الاستقرار في الخزان الجوفي وتقليل إمدادات المياه إلى قطاع غزة في قطاع غزة. ويكون البرنامج من التدخلات المترابطة على مستوى غزة تزويج مياه البحر بسعة 55 مليون متر مكعب/السنة كمرحلة أولى وسعة 110 مليون متر مكعب كمرحلة نهائية، إضافة إلى الأعمال المصاحبة لمحطة التحلية بعنوان "برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: مشروع الأعمال المصاحبة". وقد تم إعداد التصميم التفصيلي لمشروع الأعمال المصاحبة بالإضافة إلى إعداد دراسة تقييم الضرائب والاجتماع الخاصة به.

1.2 أهداف المشروع

إن الهدف الرئيسي من مشروع الأعمال المصاحبة- المرحلة الأولى هو تحقيق نوعية المياه التي يتم توفيرها للسكان في المحافظات الجنوبية والوسطى في قطاع غزة، وذلك تزويج مياه البحر بسعة 55 مليون متر مكعب/السنة كمرحلة أولى وسعة 110 مليون متر مكعب كمرحلة نهائية، إضافة إلى الأعمال المصاحبة لمحطة التحلية بعنوان "برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: مشروع الأعمال المصاحبة".

1.3 مكونات المشروع

تحسينات شبكة مياه ميكروت في محافظتي خانيونس والوسطى بإنشاء خطوط جديدة لتزويد الكميات الإضافية من مياه ميكروت واعدة تشكيك نظام توزيع هذه المياه.

إعادة تشكيك نظام توزيع المياه في جميع بلديات في محافظتي رفح وخانيونس، وذلك لربط نظام تزويد مياه الجمالة الجديدشبكات التوزيع القائمة.

إعادة تشكيك نظام توزيع المياه في المحافظة الوسطى.

علاوة على ذلك، فإن هناك عدد من المرافق المرتبطة بالمشروع، وتشمل الآبار التي سيتم ربطها بالنظام واستخدامها للخلط، إضافةً إلى الخزانات القائمة أو التي هي قيد الإنشاء حالياً والتي سيتم ربطها كذلك بالنظام، ومحطتي التحلية قصيرة المدى صغيرة الحجم وهما:

- محطة تحلية الجنوب بسعة 20,000 متر مكعب/يوم والتي تقع على حدود بلدية دير البلح مع بلدية القرارة على شارع الرشيد الواقع على البحر.
- محطة تحلية دير البلح بسعة 6,000 متر مكعب/يوم والتي تقع في منطقة البصة في الشمال الشرقي لبلدية دير البلح، وتبعد حوالي 400 متر إلى الشرق من شارع الرشيد.

وكمما ذكر سابقاً، سيتم إنشاء هذه المكونات ضمن 4 حزم إنشائية مختلفة، والتي يقوم البنك الدولي بتمويل حزمتي من بينها (حزمة (3) وحزمة (4)), بينما يتم تمول الجماليتين الأخرىين من قبل المنحة الكويتية (حزمة (1) وحزمة (2)). ومن المخطط أن يبدأ إنشاء هذه الحزم الأربعة في يوليو 2019 وحتى يناير 2020. فيما يلي وصف مختصر لهذه الحزم:

1. (الحزمة (1)): الخط الناقل الجنوبي (رفح وخانيونس): المحضنة المركزية، ومحطات الضخ البعيدة في رفح، و66 كيلو متر من خطوط إمداد المياه وأربعة خزانات وما يرتبط بها من خطوط تغذية، إضافة إلى 2 كيلو متر من خطوط التوزيع.
2. (الحزمة (2)): تصميمات شبكة ميكروت (محافظة خانيونس والمحافظة الوسطى): 5.9 كيلو متر من خطوط إمداد المياه، وأربعة خزانات تقع في المحافظة والوسطى وخانيونس، بالإضافة إلى 3 كيلو متر لتطوير شبكات التوزيع وأعمال تطوير شبكة من خزانات قائمة.
3. (الحزمة (3)): إعادة تشكيك نظام توزيع المياه للجنوب (محافظة رفح وخانيونس)، خزانات جديدة في رفح وخانيونس، و40 كيلو متر من الخطوط لتطوير شبكات التوزيع، و32.8 كيلو متر من خطوط إمداد المياه من الأبار إلى الخزانات، بالإضافة إلى تطوير عدد من الأبار والخزانات القائمة (32.8 إلى 16 خزان).
4. (الحزمة (4)): إعادة تشكيك نظام توزيع المياه للمحافظة الوسطى: 6.3 كيلو متر لتطوير شبكات التوزيع، و12.8 كيلو متر من خطوط إمداد المياه من الأبار إلى الخزانات، بالإضافة إلى تطوير عدد من الأبار والخزانات القائمة (25 نفر و7 خزانات).
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة - المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

الشكل 1-1: التخطيط العام لمكونات المشروع المنفذ ضمن المرحلة الأولى
1.3.1 الخط الناقل الجنوبي والخطوط الناقلة الفرعية

من المفترض أن يتم إنشاء أنابيب من الحديد (ductile iron) بطول 66 كم وأقطار تتراوح ما بين 150 ملم وحتى 1600 ملم، لتستخدم في نقل المياه المحلاة من محطة التحلية المركزية إلى الخزانات الموجودة في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة. ومن المفترض أن يتم تعديل هذه الخطوط ضمن مسار طريق السكة الحديد (شارع الشكة)، وهي أرض حكومية.

على مسار شارع السكة في محافظة خانيونس، سير الخط الناقل عبر سوق خانيونس (انظر الشكل 1-2)، حيث تتواجد العديد من المحال والبسطات الثابتة (عدد 123)، بالإضافة إلى البسطات المنحلة التي تتواجد في سوق الأربعاء الشعبي (عدد 62). ومن المتوقع أن يتسبب إنشاء هذا الجزء من الخط الناقل بإخلال العمل داخل الموقع.

الشكل 1-2: موقع سوق خانيونس بالنسبة للخط الناقل الجنوبي

1.3.2 خطوط إمداد وتوزيع مياه ميكروت

سيتم تحسين وصلات مياه ميكروت في المحافظة الوسطى ومحافظة خانيونس ضمن هذه المرحلة لزيادة كمية المياه الواردة من ميكروت. وتشمل أعمال التحسين المكونات الرئيسية التالية:

- خط التغذية من وصلة بني سعيد حتى تقاطع المغازي الحالي (1.6 كم)
- خط التغذية من نقطة اتصال بني سعيد إلى خزان بني سعيد الجديد (4.5 كم)
- خط التغذية من نقطة اتصال بني سعيد إلى خزان بني سعيد الجديد (3.4 كم)

إلى جانب خطي التغذية الرئيسيين، سيتم تركيب بعض أنابيب التوزيع التي يبلغ طولها الإجمالي حوالي 6.5 كم في مواقع مختلفة في خانيونس والمنطقة الوسطى. تعتبر استعمالات الأراضي للمناطق التي سيتم فيها أعمال تطوير إمدادات مياه ميكروت في خانيونس والمنطقة الوسطى ذات طابع متغير، حيث تتألف من جزء سكني وتجاري مع وجود بعض المناطق الزراعية. كما سيتم تركيب أنابيب المياه ضمن منطقة حرم市场价格 العامة، وهي من غير الأراضي الموجودة في المواقع المذكورة.

الشكل 3-1 (يمكن الاطلاع على المزيد من الصور في الملحق رقم 1).
1.3.3 شبكات التوزيع

سيتم إعادة تشكيل نظام توزيع المياه الحالي في جميع بلديات محافظتي رفح وخانيونس والمحافظة الوسطى (باستثناء الجزء الخاص بأعمال تحسن وصلات ميكروت) لتمكين النظام من استيعاب الكميات الإضافية والمتزايدة من المياه. بالإضافة إلى تركيب أنابيب جديدة بين الأبار المقترحة ضمن المشروع وشبكات التوزيع القائمة في البلديات المعنية. وستشمل الأعمال توريد وتركيب 47.4 كم من أنابيب الحديد (ductile iron) و أنابيب HDPE. وتستعمل أراضي في المناطق التي ستتم فيها الأعمال المتعلقة بشبكات التوزيع في البلديات المختلفة ذات طابع سكني. كما سيتم تركيب أنابيب المياه ضمن منطقة حرم الطرق العامة، وهي خالية من أي تغطيات أو منشآت. كما يوضح الشكل 1-4 (يمكن الاطلاع على المزيد من الصور في الملحق رقم 1).

1.3.4 الخطوط المغذية من الأبار للخزانات

سيتم إعادة تشكيل الواصلات بين ابار المياه المختارة والخزانات الحالية والمتقرا من الخلط في مواقع الخزانات وإجراء فصل واضح بين نظام توزيع المياه ونظام تزويد المياه. حيث سيتم توريد وتركيب حوالي 45.1 كم من أنابيب الحديد (ductile iron) و أنابيب HDPE. وتستعمل أراضي في المناطق التي ستتم فيها الأعمال المتعلقة بخطوط التغذية في البلديات المختلفة ذات طابع متنوع بين السكني والزراعي. كما سيتم تركيب أنابيب المياه ضمن منطقة حرم الطرق العامة، وهي خالية من أي تغطيات أو منشآت. كما يوضح الشكل 5-1 (يمكن الاطلاع على المزيد من الصور في الملحق رقم 1).
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

الشكل 1-5: صور لمسارات خطوط التغذية المقترحة في محافظات الجنوب والوسطي

1.3.5 محطة الضخ الرئيسية

يقع الموقع المخصص لمحطة الضخ الرئيسية في بلدية القرارة، على بعد حوالي 1.3 كم غرب شارع صلاح الدين. تنقسم هذه المحطة إلى مجموعتين رئيسيتين من المحطات: واحدة لتزويد الفرع الشمالي للخط الناقل الرئيسي (N-MC1) وتكون محطة الضخ الرئيسية الشمالية (N-MC1) لترويد الفرع الجنوبي (S-MC1) وتكون محطة الضخ الرئيسية الشمالية (N-MC1) في وضع الاستعداد وبدقة مترقية تبلغ 375 كيلوواط، بينما تكون محطة الضخ الرئيسية الجنوبية (S-MC1) من ثلاث مضخات عامة وبدقة في وضع الاستعداد وبدقة مترقية 474 كيلوواط. كما أن هاتين المحطتين مرتبطتين بالخزان ذاته المعنى من محطة التحلية.

ضمن الحزمة (1) الخاصة بالخط الناقل الجنوبي فإنه سيتم إنشاء وتهيئي الفرع الخاص بمصبات الجزء الجنوبي بالإضافة إلى خزان بسعة 8,000 متر مكعب داخل المحطة، وعمليات البناء الخاصة بمصبات الفرع الشمالي.

تبلغ مساحة موقع محطة الضخ الرئيسية 6,000 متر مربع مع جميع المرافق الإنشائية داخل المنطقة المتناحة، ويقع على أرض زراعية مستوية، وهي أرض حكومية تم تخصيصها لإنشاء محطة الضخ الرئيسية بتاريخ 7 مارس 2017. انظر الملحق رقم (أ) للإطلاع على خريطة الموقع الخاصة بالمصبات بالإضافة إلى صور من الموقع.

1.3.6 محطة الضخ المجززة في رفح (S-01)

تقع محطة الضخ S-01 في مدينة رفح جنوب القطاع على بعد حوالي 3.5 كم غرب شارع صلاح الدين. وتكون المحطة من مضختين: واحدة عاملة والثانية في وضع الاستعداد، وتبلغ مساحة موقع المحطة 1,800 متر مربع مع جميع المرافق الإنشائية داخلي، ويقع على أرض زراعية مستوية، وهي أرض حكومية.

حسب دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي تم إعدادها لهذا المشروع، فإن أرض الموقع كانت مزروعة بالطماطم خلال فترة إعداد الدراسة عام 2017. حيث كان أحد المزارعين المحليين كان يعتمد على الأرض لزراعة المحاصيل الموسمية. مع ذلك، فقد كانت الأرض فارغة خلال الفترة التي أجريت في 25 فبراير 2019 كجزء من المنتجات المحلي.

1.3.7 الخزانات

سيتم إنشاء 10 خزانات أسطوانية ومستطيلة ضمن الحزام الأربعة في المحافظات الجنوبية والوسطى في قطاع غزة، كما وسيتم تأهيل وتطوير 30 خزان أشتر لدعم الخزانات القائمة والخزانات التي يتم إنشاؤها حالياً. يوضح الجدول 1 وفظويل 1-1 المواقع المفترضة والمساحة واستخدام الأراضي وحالة ملكيتها لكل من الخزانات المقترحة.
جدول 1-1: مواقع الخزانات واستخدامات الأراضي وحالة ملكيتها

<table>
<thead>
<tr>
<th>بلدية</th>
<th>اسم الخزان/رمزه</th>
<th>المواقع*</th>
<th>استخدام الأرض</th>
<th>حالة ملكية الأرض**</th>
<th>المساحة (متر مربع)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البريج</td>
<td>ST-001C</td>
<td>موقع المخيم</td>
<td>يوجد الموقع على أرض زراعية مساحة مقطوعة مزروعة بأشجار الزيتون والحمضيات</td>
<td>مصادرة من قبل الحكومة</td>
<td>2,074</td>
</tr>
<tr>
<td>النصيرات</td>
<td>ST-006B</td>
<td>موقع السياحة</td>
<td>يوجد الموقع في منطقة زراعية، ويجلي ببساتين الحمضيات والزيتون.</td>
<td>تم شراؤها من قبل البلدية</td>
<td>1,000</td>
</tr>
<tr>
<td>الزوايدة</td>
<td>ST-007</td>
<td>موقع السياحة</td>
<td>يوجد الموقع في منطقة زراعية، ويحاط بأراضي زراعية مفتوحة مزروعة بأشجار الزيتون والحمضيات</td>
<td>ملكية خاصة</td>
<td>840</td>
</tr>
<tr>
<td>القرارة</td>
<td>ST-009</td>
<td>موقع السياحة</td>
<td>يوجد الموقع في منطقة ذات طابع زراعي سكني.</td>
<td>مصادرة من قبل البلدية</td>
<td>1,700</td>
</tr>
<tr>
<td>خانيونس</td>
<td>ST-011</td>
<td>موقع السياحة</td>
<td>يوجد الموقع في أرض زراعية مساحة مقطوعة.</td>
<td>حكومية</td>
<td>2,880</td>
</tr>
<tr>
<td>خانيونس</td>
<td>ST-033B (الإسراء)</td>
<td>موقع السياحة</td>
<td>يوجد الموقع في أرض زراعية مساحة مقطوعة.</td>
<td>حكومية</td>
<td>3,000</td>
</tr>
<tr>
<td>عبسان الجديدة</td>
<td>ST-017</td>
<td>موقع السياحة</td>
<td>يوجد الموقع في أرض زراعية مساحة مقطوعة.</td>
<td>مصادرة من قبل البلدية</td>
<td>1,200</td>
</tr>
<tr>
<td>رفح</td>
<td>ST – 015B</td>
<td>موقع السياحة</td>
<td>يوجد الموقع في أرض زراعية مساحة مقطوعة.</td>
<td>حكومية</td>
<td>1,800</td>
</tr>
</tbody>
</table>

* المواقع: يقع الموقع في مخيم اليرموك، يبعد حوالي 2.3 كم من الحدود الشرقية.
** حالتاً ملكية: تم شراؤها من قبل البلدية، تم شراؤها من قبل الحكومة، مصادرة من قبل الحكومة، ملكية خاصة، حكومية.
### حالة ملكية الأرض**

<table>
<thead>
<tr>
<th>استخدام الأرض</th>
<th>الموقع*</th>
<th>المساحة (متر مربع)</th>
<th>اسم الخزان/رمزه</th>
<th>البلدية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ملك للبلدية بناءً على مشروع إفراز وتقسيم</td>
<td>يوجد الموقع في أرض زراعية مسطحة بين الزراعية والسكنية</td>
<td>يوجد الموقع في رفح، على بعد حوالي 200 متر من الحدود الجنوبية لقطاع غزة، ويبعد حوالي 780 متر إلى الغرب من شارع صلاح الدين.</td>
<td>ST-015A (السلام)</td>
<td>1,500</td>
</tr>
<tr>
<td>حكومية</td>
<td>يوجد الموقع المقترح في منطقة كثبان رملية، بجانب خزان مياه قائم. تتنوع استخدامات الأراضي في المناطق المحيطة بين الكثبان الرملية والأراضي الزراعية والمناطق السكنية.</td>
<td>يوجد الخزان المقترح في رفح، على بعد 100 متر إلى الشمال الغربي من شارع مبراج</td>
<td>ST-039B (TRC)</td>
<td>1,800</td>
</tr>
</tbody>
</table>

* يوفر الملحق رقم 1 (ت-ز) خريطة الموقع الخاص بكل خزان بالإضافة إلى صور لكل موقع.

** المزيد من التفاصيل حول حالة الأراضي متوفرة في القسم 2.1.2 والفصل الرابع من هذا التقرير.
1.4 نطاق خطة إعادة التوطين وأهدافها

بحسب الدراسة البيئية والاجتماعية التي تم إعدادها للمشروع، فإن سياسة البنك الدولي التنفيذية 4.12 تطبق
على بعض مكونات المشروع، والتي ينفذ بعضها ضمن الحزمة الإنشائية الأربعة الموجودة في المرحلة الأولى،
وتنطوي إعادة خطة إعادة توطين. علامة على ذلك، فإن هناك محتملة تحلية قصيرة المدى صغيرة الحجم سيتم
ربطهما ضمن مشروع الأعمال المصاحبة المرحلة الأولى، ويجب تدقيقهما لضمان موافقتهما لسياسة البنك الدولي
التنفيذية 4.12.

أما الهدف من هذه الخطة فهو وضع السياسات والمبادئ والترتيبات المؤسسية والجدول الزمني والميزانيات
الخاصة بتعويض الأشخاص المتضررين من المشروع. تهدف هذه الترتيبات أيضًا إلى ضمان وجود عملية منظمة
للرحلات المختلفة من تنفيذ إطار يضمن مشاركة الأشخاص المتضررين، وإشراك المؤسسات والجهات ذات العلاقة
المختلفة، والالتزام بإجراءات ومنطقتين البنك الدولي وشروط السلطة الفلسطينية على حد سواء، وتحديد الخطوط
العريضة لتعويض الأشخاص المتضررين.

وقد تم تطوير خطة إعادة التوطين بما يراعي الهدف والمبادئ المحددة. حيث أن الهدف الرئيسي لخطة إعادة
الوطن هو تحديد الأشخاص المتضررين بالمشروع، واستراتيجيات التعويض، وتعويض الخسائر بشكل مناسب وفقا
لتشريعات ذات العلاقة والسياسات الوقائية، وتطبيق أنشطة المشروع بأقل قدر من الاضطراب في المجتمعات
التي تستضيف المشروع.

وقد تم إعداد خطة إعادة التوطين هذه وفقًا للأحكام المحددة بموجب السياسة التنفيذية للبنك الدولي 4.12
بشأن إعادة التوطن القسري. كما وتأخذ في الاعتبار القوانين واللوائح المحلية الموضوعة من قبل السلطة
الفلسطينية، خاصة القوانين المتعلقة بحيازة وصيادرة الأراضي. كما توضح على الفجوات الموجودة بين القوانين
الفلسطينية وسياسات البنك الدولي المتعلقة بإعادة التوطن القسري، والإجراءات العملية المتبعة لسد هذه الفجوات.
2. آثار إعادة التوطين

ستناقش الأقسام التالية من هذا الفصل الآثار المتوقعة للمشروع فيما يخص إعادة التوطين، بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الحالية للأشخاص الذين تم تحديدهم على أنهم الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

2.1. آثار المشروع

بحسب الدراسة البيئية والاجتماعية التي تم إعدادها للمشروع، فإن سياسة البنك الدولي التنفيذية OP 4.12 تنطبق على بعض أنشطة المشروع المنفذة ضمن الحزم الإنشائية الأربعة الموجودة في المرحلة الأولى، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خسارة الأراضي أو مصدر الرزق للأشخاص المتأثرين بالمشروع.

وقد تعتمد إعادة التوطين في هذه الجزيرة، كما سيكون هناك خسارة دائمة لبعض الأراضي الخاصة نتيجة إنشاء بعض الخزانات.

2.1.2 خسارة مؤقتة للدخل

سيمر الخط الناقل الجنوب، وهو سوق شعبي مكتظ في مدينة خانيونس، عبر السوق. بالتالي فإن هناك اضطراب في عمل السوق بشكل ملحوظ خلال أعمال إنشاء الخط الناقل (ضمن الحزمة 1) في هذه المنطقة. لذا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الأشخاص الذين يعملون في السوق، سواء من أصحاب البسطات أو أصحاب المحال، من مصدر رزقهم ونتيجة لذلك، سيكون هناك عدد قليل من الأشخاص الذين سيعتبرون themselves متأثرين.

بحسب المسح الميداني الذي تم إجراؤه في الفترة ما بين 27 فبراير 2019 وحتى 13 مارس 2019، فقد تم تحديد فئات مختلفة للأشخاص المتأثرين بالمشروع بناءً على طبيعة عملهم وملكيتهم داخل السوق (محال أو بسطات ثابتة أو بسطات مؤقتة)، إلى جانب متعهد السوق، وهو الشخص المسؤول عن إدارة وتوزيع البسطات داخل السوق.

وقد تم تقسيمهم إلى فئتين، كالتالي:

- أصحاب المحال والبسطات ثابتة أو العاملين بها، والذين يتواجدون في السوق خلال أيام الأسبوع.
- أصحاب البسطات المؤقتة أو العاملين بها، والذين يتواجدون في السوق الشعبي في أيام الأربعاء فقط من كل أسبوع.

أما من يتواجدون في السوق يوميًا، فالمتوقع أن يكون التأثير الواقعي عليهم أكبر ممن يتواجدون في أيام الأربعاء فقط من كل أسبوع.

فيما يتعلق بفقدان الأشخاص المتأثرين، فقد تم حساب قيمة التعويض بناءً على معدل الدخل اليومي بقيمة ما لا يزيد عن 300 دولار أمركي، وسيتم تحديد قيمة التعويض بناءً على معدل الدخل اليومي لتحديدهم على الأماكن الأخرى داخل السوق.

بناءً على نتائج الدراسات التشريانية التي تم تطبيقها، بالإضافة إلى الدراسات البيئية والاجتماعية، فقد تم التوصل إلى أن فكرة نقل السوق إلى منطقة بديلة غير مجدية وغير قابلة للتطبيق، وبالتالي ستتم التعويض تعويضًا ماليًا، بحيث يتم حساب قيمة التعويض بناءً على معدل الدخل اليومي لكل منهم، ويجب أن يكون التعويض بين 75,000 دولار أمركي، ويجب أن يتم نقل الأشخاص المتأثرين بناءً على معدل الدخل اليومي لمواقع مختلفة، بحيث يتم تعويضهم بناءً على معدل الدخل اليومي لكل منهم.
2.1.2 خسارة دائمة للأراضي نتيجة إنشاء الخزانات ومراوح الخياطة

كانت سلطة المياه الفلسطينية حريصة في السعي إلى ضمان التقليل إلى أدنى حد من الأثار السلبية على أصحاب الأراضي الخاصة من خلال إنشاء الخزانات ومحطات الضخ. كانت سلطة المياه الفلسطينية تهدف إلى ضمان تقليل الآثار السلبية على أصحاب الأراضي الخاصة، حتى لو ضطر ذلك إلى إعادة تصميم بعض المواقع لتكيفها مع هذه المواقع. ومع ذلك، فقد كان من المستحيل تغيير بعض المواقع بسبب القيود الفنية وتقنية.

وكمما ذكر في وصف المشروع، فقد كان هناك حاجة إلى إنشاء 10 خزانات ومراوح وضخ. وقد تم تصنيف هذه الأراضي الأم على ثلاث مجموعات رئيسية بحسب الملكية الأصلية لكل أرض إلى جانب طريقة استمالاكها كالآتي:

المجموعة الأولى: أراضي خاصة تم صدادتها بشكل قسري من قبل الحكومة

- الموقع المخصص لإنشاء خزان البريج ST0-001C: أرض زراعية مساحتها 2,074 متر مربع، ولا يوجد بها أي مزروعات أو منشآت.
- الموقع المخصص لإنشاء خزان الزوايدة ST0-007: أرض زراعية مساحتها 840 متر مربع مزروعة ب 24 شجرة زيتون.
- الموقع المخصص لإنشاء خزان القرارة ST0-009: أرض سكنية فارغة مساحتها 1,700 متر مربع، ولا يوجد بها أي سكن أو منشآت.

وقد تم صداد هذه الأراضي الثلاثة وفقًا للإجراءات القانونية المذكورة في القسم 3.2.3 من هذا التقرير، والتي تشمل المشاركة بين سلطة الأراضي الفلسطينية والمصالح ذات العلاقة ووزارة الحكم المحلي و أصحاب الأراضي. وبلغ التقدم في هذه الإجراءات لكل من الأراضي الثلاثة ما يلي:

- الأراضي ST0-001C والمنفذ ضمن الحزمة 2، وخزان القرارة ST0-009 وخزان الزوايدة ST0-007 المخصصة لإنشاء الأراضي ST0-001C، لا يزال جاريًا، وفقًا لإجراءات مصادرة الأراضي الخاصة بسلطة الأراضي الفلسطينية، ويعتبر أصحاب الأراضي للكلا الموافرين على استعداد لإعداد أراضيهم المصادرة وليس لديهم أي اعتراض على المشروع. وقد تم إصدار قرارات المصادرة بشأن إنشاء الأراضي ST0-001C في 1 يناير 2019 و4 مارس 2019 على التوالي (انظر الملحق 3 (ت) والملحق 3 (ج) لوثائق حجزة الأراضي ومبادلتها). تتفاوض سلطة الأراضي مؤخرًا مع أصحاب هاتين الأرضين حول الأرض التي ستحصلون عليها كتعويض.

بناءً على هذه النتائج، فقد تم اعتبار أصحاب هذه الأراضي الثلاثة معرضين لإعادة التوطين القسري بحسب سياسة البنك الدولي التنفيذية 4.12، وذلك، سيتم مناشدة هذه الأراضي بتصول أكبر في الفصل 5 من هذا التقرير.

المجموعة الثانية: أراضي خاصة تم استمالاكها بشكل طوعي من قبل البلدية

- الموقع المخصص لإنشاء الأراضي ST0-006: أرض زراعية مساحتها 1,000 متر مربع، ولا يوجد بها أي مزروعات أو منشآت.
- الموقع المخصص لإنشاء الأراضي ST0-007: أرض زراعية مساحتها 1,200 متر مربع، ولا يوجد بها أي مزروعات أو منشآت.

بناءً على هذه التقرير، فقد تم اعتبار أصحاب هذه الأراضي الثلاثة معرضين لإعادة التوطين القسري بحسب سياسة البنك الدولي التنفيذية 4.12. لذلك، سيتم مناشدة هذه الأراضي بتصول أكبر في الفصل 5 من هذا التقرير.
م襦ق خزان ST-015A في رفح: أرض زراعية مساحتها 1,500 متر مربع، ولا يوجد بها أي مزروعات أو منشآت.

هذه الأراضي الثلاثة، والتي هي في الأساس أراضي خاصة، قد أُتِلت ملكيتها للبلديات الثلاث تقع فيها. وحيث أن الإجراءات الخاصة باستملاك هذه الأراضي كانت قد انتهت عند إعداد هذه الخطة، فقد تم تدقيقها لضمان توافقها مع سياسة البنك الدولي التنفيذية OP 4.12، كما هو موضح في الفصل 4 من هذا التقرير.

المجموعة الثالثة: أراضي حكومية

يندرج تحت هذه المجموعة ستة أراضي وهي:

- موقع محطة الضخ الرئيسية في القرارة: أرض زراعية مساحتها 6,000 متر مربع، ولا يوجد بها أي مزروعات أو منشآت.
- موقع محطة الضخ المعززة في رفح S-01: أرض زراعية مساحتها 2,880 متر مربع، ولا يوجد بها أي مزروعات أو منشآت.
- موقع خزان ST-011 في خانيونس: أرض رملية فارغة مساحتها 3,000 متر مربع.
- موقع خزان ST-033B في خانيونس: أرض رملية فارغة مساحتها 3,000 متر مربع.
- موقع خزان ST-015B في رفح: أرض رملية فارغة مساحتها 1,800 متر مربع.
- موقع خزان ST-039 (TRC): أرض رملية فارغة مساحتها 1,800 متر مربع.

جميع هذه الأراضي الست هي أراضي حكومية تم استملاكها باتباع الإجراءات القانونية المعتادة لاستملاك الأراضي الحكومية (انظر القسم 3.2.3 من التقرير للاطلاع على هذا الإجراءات). وقد تم استكمال الإجراءات الخاصة بجميع هذه الأراضي قبل البدء بإعداد هذه الخطة، باستثناء الأرض الخاصة بمحطة الضخ المعززة في رفح S-01، والتي قد خضعت لإجراءات خاصة بهذه الأراضي لعملية تدقيق لضمان توافقها مع سياسة البنك الدولي التنفيذية OP 4.12، كما هو موضح في الفصل 4 من هذا التقرير.

ووفقًا لنتائج التدقيق الموضحة في الفصل 4 من هذا التقرير، فإنه لم يكن هناك أي حدث متعلق بإعادة التوطين القسري أو فقد مصدر الرزق في أي من إجراءات استملاك الأراضي الموجودة ضمن المجموعة الثانية والثالثة (أراضي البلدية والأراضي الحكومية، على التوالي).
2.2 خصائص الوضع الاجتماعي والأقتصادى

إن عملية تحديد الأشخاص المتأثرين هي نتاج عملية تخطيط متواصلة تشمل المحادثات والمناقشات والتعامل مع الجهات ذات الصلة مثل المنظمات الأهلية والجهات المتعلقة بالمشروع. بناءً على ذلك فقد تم تحديد قطبين من الأشخاص المتأثرين بالمشروع بناءً على طبيعة التأثير السلبي المتوقع كما هو موضح في القسم 2.2. تشمل الفئة الأولى الأشخاص الذين سواجهن خسارة مأزق الدخل أثناء إنشاء الخط الناقل الجنوبي المار في منطقة السوق. أما الفئة الثانية فتشمل الأشخاص الذين سيتأثرون بأعمال سوق خانيونس.

الشخص الذي يُعتبر متأثراً بالمشروع يعني أنه سيتأثر بتأثير سلبي متوقع من المشروع. على سبيل المثال، إذا كان الأشخاص المتأثرين بمشروع تطوير خط الناقل الفعلي، فإنهم قد يتأثرون بإزالة عمالتهم في مكان العمل، مما سيؤدي إلى خسارة الدخل.

يرجى ملاحظة أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأشخاص المتأثرين كانت مجمعًا من البيانات المتنوعة، بما في ذلك الأعمار، الأماكن، والمصادر الدخلية. هذه المعلومات تم جمعها خلال التعدادات الكاملة للمشروع، وتم استخدامها لتطوير إستراتيجيات إعادة التوطين الخاصة بالمنطقة.

2.2.1 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأشخاص المتأثرين في سوق خانيونس

بلغ عدد الأشخاص الذين شملهم المشروع المحلي في سوق خانيونس 782 (662 من أصحاب البسطات والمقاهي و120 من أصحاب المحلات التجارية). وتمثل هذه المجموعة من الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر في منطقة السوق، حيث ينتمون إلى الأشخاص الذين سواجهن خسارة مأزق الدخل.

النسبة المئوية:

- بين أعمارهم بين 0-10: 31.79%
- بين أعمارهم بين 11-20: 24.81%
- بين أعمارهم بين 21-30: 15.84%
- بين أعمارهم بين 31-40: 17.56%
- بين أعمارهم بين 41-50: 10.57%
- بين أعمارهم بين 51-60: 4.43%
- بين أعمارهم بين 61-70: 1.46%
- بين أعمارهم فوق 70: 0.49%

يمكن ملاحظة أن النسبة الأكبر من الأشخاص المتأثرين بالمشروع كانوا في الفئات العمرية أدنى من 20 سنة. هذا هو ما يمكن أن يعكس الظروف المعيشية الصعبة في المنطقة، حيث يوجد عدد كبير من العائلات الفقيرة.

جدول 2-1: توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في سوق خانيونس بحسب الفئة العمرية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفئة العمرية (سنوات)</th>
<th>المجالات التجارية</th>
<th>البسطات</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0-10</td>
<td>1,694</td>
<td>319</td>
<td>2,013</td>
</tr>
<tr>
<td>11-20</td>
<td>28.53</td>
<td>306</td>
<td>31.79</td>
</tr>
<tr>
<td>21-30</td>
<td>27.35</td>
<td>255</td>
<td>24.81</td>
</tr>
<tr>
<td>31-40</td>
<td>22.79</td>
<td>95</td>
<td>21.97</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>379</td>
<td></td>
<td>474</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>7.26</td>
<td></td>
<td>7.46</td>
</tr>
</tbody>
</table>
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة - المرحلة الأولى

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفئة العمرية (سنوات)</th>
<th>المحلات التجارية</th>
<th>البسطات</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>41 - 50</td>
<td>493</td>
<td>413</td>
<td>5,326</td>
</tr>
<tr>
<td>51 - 60</td>
<td>7.79</td>
<td>7.92</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>61 - 70</td>
<td>233</td>
<td>198</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>3.68</td>
<td>3.80</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>158</td>
<td>129</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2.50</td>
<td>2.48</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>6,332</td>
<td>5,214</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفئة العمرية (سنوات)</th>
<th>البسطات</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>41 - 50</td>
<td>80</td>
<td>413</td>
</tr>
<tr>
<td>51 - 60</td>
<td>7.13</td>
<td>7.92</td>
</tr>
<tr>
<td>61 - 70</td>
<td>35</td>
<td>198</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1.11</td>
<td>3.80</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>29</td>
<td>129</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>2.62</td>
<td>2.48</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1,118</td>
<td>5,214</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تقرير خطة إعادة التوطين

<table>
<thead>
<tr>
<th>المجموع</th>
<th>البسطات</th>
<th>المحلات التجارية</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>206</td>
<td>413</td>
<td>493</td>
<td>5,326</td>
</tr>
<tr>
<td>3.80</td>
<td>7.92</td>
<td>7.79</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>198</td>
<td>3.80</td>
<td>3.68</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>129</td>
<td>3.80</td>
<td>158</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2.48</td>
<td>3.80</td>
<td>2.50</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>5,214</td>
<td></td>
<td>6,332</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

النسبة النوع الاجتماعي

جميع العاملين في سوق خانيونس والذين شملهم المسح الميداني كانوا من الذكور، سواء في البسطات أو في المحلات التجارية. أما بالنسبة لعائلاتهم فإن تويع الأشخاص المتأثرين بحسب نوعهم الاجتماعي، والموضح في الجدول 2-2، يظهر أن 52.92% من العدد الكلي للأشخاص المتأثرين هم من الذكور، بينما 47.08% هم من الإناث. وهي نسبة مقاربة بين أصحاب البسطات وأصحاب المحلات التجارية.

جدول 2-2: توزيع الأشخاص المتأثرين في سوق خانيونس بحسب الجنس

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجنس</th>
<th>البسطات</th>
<th>المحلات التجارية</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ذكور</td>
<td>2,768</td>
<td>53.09%</td>
<td>3,351</td>
</tr>
<tr>
<td>إناث</td>
<td>2,446</td>
<td>46.91%</td>
<td>2,981</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>5,214</td>
<td>52.92%</td>
<td>6,332</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الحالة التعليمية

معظم العاملين في البسطات في سوق خانيونس هم من الحاصلين على التعليم الثانوي (حوالي 46.37%), بينما 17.83% منهم فقط هم من الحاصلين على درجات تعليم عليا (كلية أو جامعة). على صعيد آخر، فإن حوالي 37.4% من العاملين في المحلات التجارية هم من أصحاب الدرجات الجامعية، بينما حوالي 16.26% منهم حصلوا على درجة تعليم ثانوية وحوالي 46.34% حصلوا على التعليم الأساسي.

أما بالنسبة لعائلاتهم، فإن غالبيتهم يعتبرون من أصحاب الدرجات العلمية المتدنية حيث أن قرابة 34.03% منهم هم من التحقوا بالتربية، بينما حوالي 3.81% لم يحصلوا على أي درجة علمية، في حين أن 19.06% هم دون سن السادسة. مع ذلك، فإن حوالي 34.83% من الأشخاص المتأثرين بالمشروع التحقو بالتعليم الثانوي، وقرابة 8.27% منهم هم من التحقوا بالجامعات.

جدول 2-3: توزيع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في سوق خانيونس بحسب الحالة التعليمية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجهة التعليمية</th>
<th>المحلات التجارية</th>
<th>البسطات</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>دون سن التعلم (دون سن 6 سنوات)</td>
<td>1,207</td>
<td>1,013</td>
<td>2,220</td>
</tr>
<tr>
<td>19.06</td>
<td>17.32</td>
<td>19.34</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>241</td>
<td>208</td>
<td>449</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3.81</td>
<td>3.99</td>
<td>3.9</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2,155</td>
<td>1,802</td>
<td>3,957</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>34.03</td>
<td>34.55</td>
<td>34.28</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2,206</td>
<td>1,784</td>
<td>3,990</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>34.83</td>
<td>34.22</td>
<td>34.55</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>524</td>
<td>407</td>
<td>931</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>8.27</td>
<td>7.81</td>
<td>8.08</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>6,332</td>
<td>5,214</td>
<td>11,546</td>
</tr>
</tbody>
</table>
مكان الإقامة

كم هو مبين في الشكل 2-1، فإن غالبية مالكي البسطات الموجودة في سوق خان يونس هم من سكان محافظة خان يونس. ويمثل هؤلاء ما نسبته 69.80% من إجمالي مالكي البسطات في سوق الأربعاء، بينما يعيش حوالي 17.5% منهم في محافظة غزة وتوزع نسبة 12.7% المتبقية بين محافظات رفح والشمال الشرقي. ما يقرب من ربع هذه البسطات هي بسطات دائمة تتواجد في السوق يوميًا، بينما تعمل البسطات الأخرى في سوق خان يونس يوم الأربعاء فقط.

الشكل 2-1: توزيع أصحاب البسطات في سوق خان يونس بحسب مكان الإقامة

ويختلف هذا التوزيع بين أصحاب المحال التجارية، كما هو موضح في الشكل 2-2، حيث أن الغالبية العظمى منهم هم من سكان محافظة خان يونس، حوالي 97.6%، بينما يعيش 2.4% منهم في محافظة رفح. ويمكن تبرير هذا الاختلاف بطبيعة النشاط التجاري، بمعنى أن معظم مالكي البسطات يعملون عادة في الأسواق العامة الأسبوعية الأخرى على طول قطاع غزة، بينما يعمل أصحاب المحال التجارية خلال الأسبوع بأكمله، وبالتالي هم يسكنون في مناطق قريبة من عملهم.

الشكل 2-2: توزيع أصحاب المحال التجارية في سوق خان يونس بحسب مكان الإقامة
نوع النشاط التجاري

تنوع البضائع التي يتم بيعها في سوق خان يونس توغة واسعًا، حيث تشمل الملابس والأحذية والمنظفات والأثاث والفواكه والخضروات والحلويات والإكسسوارات والأدوات الكهربائية وأدوات السباكة والخردة وغيرها. يوضح الشكل 2 أن البسطات التي تباع فيها الملابس والأحذية تشكل ما نسبته 30.40% من بين الأنواع الأخرى من البسطات في السوق، بينما تشكل البسطات المسؤولة التي تباع فيها الفواكه والخضروات 18.00%.

الشكل 2-3: توزيع البسطات في سوق خان يونس بحسب نوع النشاط التجاري

أما اللحوم والمنتجات الغذائية التي تحتاج إلى تبريد وحفظ بعيدًا عن أشعة الشمس فتوجد في المحلات التجارية الثابتة أكثر من البسطات، بينما نجد أن المنتجات الأخرى كالملابس والأحذية وغيرها توجد في البسطات والمحال الثابتة بشكل ذاته. حيث يوضح الشكل 2-4 أن 28.6% من المحلات تبيع اللحوم بينما 17.9% منها تبيع اللحوم.

الشكل 2-4: توزيع المحلات في سوق خان يونس بحسب نوع النشاط التجاري
الدخل اليومي
يختلف الدخل اليومي من بسطة لأخرى تبعًا لاختلاف قيمة البسطة وحجمها ونوع النشاط التجاري. يوضح الشكل 2-5 أن 28.87% من مالكي البسطات يكسبون أقل من 50 شيكل لكل يوم عمل (حوالي 14 دولار أمريكي)، بينما يكسب حوالي 35.16% منهم ما بين 50 إلى 100 شيكل لكل يوم عمل (14 إلى 28 دولار أمريكي)، وحوالي 35.94% منهم يكسبون أكثر من 100 شيكل يومياً (حوالي 28 دولار أمريكي).

المعدل اليومي للبسطات

الشكل 2-5: معدل الدخل اليومي للبسطات في سوق خان يونس

عادة ما يكون معدل الدخل اليومي في المحال الثابتة أعلى من معدل الدخل من البسطات، وذلك تبعًا لحجم المحال عن البسطات، إضافةً إلى طول الفترة الزمنية التي يعملون بها، ونوع البضائع التي يبيعونها. يوضح الشكل 2-6 أن حوالي 59% من أصحاب المحال التجارية في سوق خان يونس يكسبون ما بين 100 إلى 500 شيكل في اليوم (28 إلى 140 دولار أمريكي)، بينما يكسب حوالي 32.5% منهم أقل من 100 شيكل يومياً (28 دولار أمريكي)، وحوالي 9% منهم يكسبون أكثر من 500 شيكل في اليوم الواحد (140 دولار أمريكي).

المعدل اليومي للمحلات الثابتة

الشكل 2-6: معدل الدخل اليومي للمحلات الثابتة في سوق خان يونس
الفئات الضعيفة

تم جمع المزيد من المعلومات خلال المسح العملي الذي تم إعداده للمشاريع في القطاعات المتاثرة في القطاع الممتاز. فيما يلي أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في هذه المسألة:

• لا يوجد من بين التجار والعاملين في سوق خانيونس أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، لكن في الوقت ذاته، يوجد حوالي 145 شخص من المت蜿رين من يعانون من إصابات أو إعاقة، والذين سيتأثرون بشكل غير مباشر نتيجة فقد مصدر الدخل للعمل. لذلك فإن أفضل ما يمكن تقديمه لهؤلاء الأشخاص هو تعويض مالي يجعل الشركات (العمال والتجار في السوق) مقابل خسارة مصدر الدخل، بحيث يكونوا قادرين على أداء واجبهم جديداً.
• يمتلك معظم الأشخاص المتآثرين بالمشروع تأمين صحي، حيث تبلغ نسبتهم 79.5% بين أصحاب البسطات والبسطات والمتأثرين في القطاعات. وللأساس.
• فيما يتعلق حصة الحصول على مساعدة مالية أو غيرها، فقد أفاد 70% فقط من أصحاب الممتلكات المختلفة، وهم يتلقون هذه المساعدات من مصادر الأعمال المختلفة، وتشمل (الأونروا). بينما تراجع هذه نسبة بين أصحاب البسطات، حوالي 17.4%.
• جميع الأشخاص الذين تم تعيينهم كمتأثرين بشكل مباشر في المشروع في منطقة السوق، يملكون دخلًا بالكامل لغرض نفقات المنزل. مع ذلك، فإن حوالي 62.2% منهم يمكنهم بالكاد من تخزين أقل من نصف النفقات، بينما حوالي 17.8% منهم يستطيعون تخزين نفقات كاملة.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب الأراضي الخاصة المتأثرين بالمشروع

بلغ عدد أصحاب الأراضي الخاصة الذين تمكنوا اقتصادياً تเยอะهم لإعادة التوطين القسري 18 شخصًا. بينما أن أعمارهم في السنة الثلاثة و18 شخصًا. حيث يبلغ متوسط حجم الأسرة الواحدة ستة أفراد. أما أمير هؤلاء الأشخاص الثلاثة فهي 33، و40، و50 عاماً، وهم من حملة الدورات العلمية الأساسية والمتوسطة، ووضعهم الاقتصادي جيد نسبياً، ولا يقوم أي منهم باستخدام الأراضي المصادرة كمصدر للدخل.

الحالة التعليمية، والبنية التحتية، والبنية الاجتماعية، ...

بالنسبة إلى بعد الإجابة للأشخاص المتآثرين بالمشروع، فإن حوالي 40% منهم قد أخرجوا للدراسة، وجميعهم من الإناث. في حين أن 30% منهم تمتلكهم في مرحلة التعليم الأساسي أو حصلوا عليها، و20% بدرجة تعليمية متوسطة (ثانوية)، و10% من هم تحت سن 6 سنوات. وتشمل الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 11-20 عاماً نسبة الأعلى من بين الفئات الأخرى؛ حيث تصل نسبتهم إلى 40% من إجمالي عدد الأشخاص متآثرين بنوبة مصادرة الأراضي الخاصة. وتشمل الإناث هذه النسبة، بينما يشمل الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 0-10 سنوات ما نسبته 30% من إجمالي عدد الأشخاص المتآثرين. وثلي هذه النسبة هي من الإناث.
3. الإطار السياسي والقانوني

تشير خطة إعادة التوطين هذه الأحكام المحددة بموجب السياسة التنفيذية لـ "البنك الدولي"، بشأن إعادة التوطين، إلى "المرحلة الأولى" في تقرير خطة إعادة التوطين. كما وتأخذ بعين الاعتبار القوانين واللوائح المحلية الموضوعة من قبل السلطة الفلسطينية. يُطلب من أي مشروع ممول من قبل البنك الدولي ومطبق عليه سياسة البنك التنفيذية "OP 4.12" بتفادي الأحكام الموضحة في السياسة وتطوير الأدوات المناسبة وفقًا لنوع المشروع. يُعتبر إعداد خطة إعادة التوطين التي تتفق مع هذه السياسة شرطاً للتقييم المسبق للمشاريع التي تتضمن إعادة التوطين القسري، أو عندما تكون التأثيرات التي يُتعرض لها جمع السكان المهجرين كبيرة، أو عندما يتم نهج أكبر من 200 شخص.

3.1. أهداف السياسة

إن الأهداف العامة لسياسة البنك الخاصة بإعادة التوطين القسرية هي كما يلي:

- يجب تجنب إعادة التوطين القسرية حيثما كان ذلك ممكنا عمليا، أو تقليلها إلى أدنى حد، وبحث جميع تصورات المشروعات البديلة السليمة.

ويتم تحقيق هذه الأهداف عبر:

- برامج تنمية مستدامة، توفر موارد استثمارية كافية لتكيف الأشخاص الذين يهجرون بسبب المشروع من المشاركة في الاستفادة من منافعه. ويجب إجراء مشاركات جادة مع المهجرين، ويجب أن نتاح لهم فرص للتشارك في تطبيق برامج إعادة التوطين وتنفيذها.

- يجب مساعدة المهجرين في جهودهم لتحسين مصادر كسب الرزق، ومستويات معيشتهم، أو على الأقل تجنب التراجع، بالبقاء الحقيقية، إلى مستوياتهم السابقة للتهجير، أو إلى المستويات السابقة للتهجير.

3.1.1. الآثار المغطاة ومعايير الأهلية

تغطي هذه السياسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للمشاريع الاستثمارية التي تدعمها البنك الدولي، والتي تسبب فيها الاستيلاء التعددي على الأرض الذي يؤدي إلى نقل أو فقدان المأوى، أو فقدان الأرض أو القدرة على الوصول إليها، أو فقدان الأصول، أو وسائل كسب الرزق، سواء ضرر الأشخاص المتأثرين أو لم يضطروا إلى الانتقال إلى مكان آخر. تتعلق مواجهة هذه الآثار تنفيذ إجراءات تخفيفية مختلفة بعد تحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

 vậnت التحقق من الأشخاص المتأثرين مؤهلين للحصول على التمويل أو أي مساعدات أخرى في إعادة التوطين، تعمل على مساعدة الأشخاص الذين يتالفون، من أجل نظم الصناديق لمواجهة التهديدات، ودعم الأشخاص الذين يواجهون تهديدات، وتشمل مساعدات أخرى تهدف إلى تخفيف الآثار.}

| 25 |
أما الأشخاص الذين ينحدرون من المنطقة بعد التاريخ الفاصل فلا يحق لهم التعويض أو أي شكل آخر من مساعدات إعادة التوطين. وعندما يُدفَّع الأشخاص ضمن الفئات الثلاث تعويض عن فقدان أية أصول خلاَف الأراضي.

3.2 الإطار السياسي والقانوني الفلسطيني لاستملاك الأراضي

3.2.1 قانون استملاك الأراضي رقم (3) لسنة 2011

يعني القانون رقم (3) لسنة 2011 بملكية الأرضية واستملاكيه والتعويضات المستحقة. وتأتي هذا القانون لحول قانون رقم (2) لسنة 1953، والذي يمثل تغييرًا قانون رقم (24) لسنة 1943. ينص القانون على جميع اللوائح والإجراءات المتعلقة بحالة الأرضية الخاصة لأغراض مشاريع المحملة العامة. يُعرف القانون من حيث الشريعة المصلحة العامة ويعبر عن متطلبات الاستحقاقات بما في ذلك تسجيل الأرضية ونقطة الملكية المطلوبة لإثبات أهلية الأشخاص المتأثرين للحصول على التعويض. كما أن هناك حالات الخلاف على ملكية الأرضية.

ويجب عدم المادا رقم (21) من هذا القانون فإنه يمكن للدولة مصدراً للمالة ما يصل إلى 25% من أي أرض مملوكة لملكية خاصة لأسباب تتعلق بالعامة دون تعويض أصابها، ويجب أن يكون لذلك الملكية يتم تضمين عدداً كافياً من الأشخاص الذين يرغبون بتعويض عن فقدان أية أصول خلاف الأراضي، مع ذلك يجب أن يكون التعويض عن جميع المحاصيل والأشجار والمباني والمنشآت الثابتة ضمن ال25% المصادرة من الأراضي.

وفي حالة احتجاج الدولة لاستملاك قطعة الأرض كاملة، يكون هناك مفاوضات للوصول إلى اتفاق مع أصحاب الأرض. أما في حالة احتجاج على الفاصل بين عداء البرنامج وأعمال الأعمال الخاصة، فيلزم أن يكون طلب المستغل على المنشئ أن يكون لتطبيق قانون الصدارة، ويجب أن يكون تعويض عدداً كافياً من الأشخاص الذين يتعرضون لخسائر كبيرة بسبب مصادرة هذه الأرضية، ومع ذلك يجب أن يكون التعويض عن جميع المحاصيل والأشجار والمباني والمنشآت الثابتة ضمن ال25% المصادرة من الأراضي.

3.2.2 مشاريع التقسيم، قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2016

أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 31 مايو 2016 قراراً وزارياً بشأن نظام الأبنية والتنظيم للأراضي خارج حدود المخططات الهيكلية. ويجب أن يكون للمنشئ أن يقوم بمساحة الأرض المراد تقسيمها تزيد عن خمسة دونمات، على أن يكون المساحة الكلية للمنشئ، والمنشأة المراد طلب استملاكها من دونم واحد، شريطة أن تكون متضمنة في أخذ قراره الصلاحية وفلمية، وبعدها يجب على الشخص أن يقدم طلب مستعجل إلى المنشئ أو المستفيد. أما بالنسبة للمشروعات التي تتعلق بالأراضي المخصصة لمشاريع التنمية، فيمكن للمنشئ أن يقوم بمساحة الأرض المراد تقسيمها تزيد عن خمسة دونمات، على أن يكون المساحة الكلية للمنشئ، والمنشأة المراد طلب استملاكها من دونم واحد، شريطة أن تكون متضمنة في أخذ قراره الصلاحية وفلمية، وبعدها يجب على الشخص أن يقدم طلب مستعجل إلى المنشئ أو المستفيد.

أ. يجب إعداد مشروع هيكلي تفصيلي يتم تقديمه لипاد العالم وتوقيع العقود والتعويضات الدائمة، إذا كانت مساحة الأرض المراد تقسيمها تزيد عن خمسة دونمات، على أن تكون مساحة النقطة لمساحة الأرض المراد تقسيمها تزيد عن 7% من المساحة الكلية للأرضية، وألا تكون مساحة النقطة للتعويضات الدائمة لمساحة الأرض المراد تقسيمها تزيد عن 7% من المساحة الكلية للأرضية.

ب. يجوز أن يكون المشروع دينياً، إذا كانت مساحة الأرض المراد تقسيمها تزيد عن خمسة دونمات.

ويعد استكمال الأرض الخاص بخزان ST-015A بخزان A أحد مشاريع التقسيم، حيث تم تقسيم أرض مملوكة من قبل مالكين اثنين، وتم تصميم جزء منها كمرفق عام تابع للبلدية. وتجربته في ذلك قائم بتخصيص هذا الجزء لخدمة الخزان.

3.2.3 الإجراءات القانونية المتبعة لاستملاك الأراضي

تختلف الإجراءات المتعلقة لغرفة استملاك أرض لمشروع معين بملكية الأرضية الخاصة، أو بلدية، أو حكومية، ويتضمن ذلك إجراءات عدة من السلطات والمؤسسات، وتشمل:

- سلطة المياه الفلسطينية (مالك المشروع، وسلاسة مياهية)</p>

- سلطة المياه الفلسطينية</p>

- وزارة الحكم المحلي</p>

- البلديات (البريج، والنصيرات، ودير البلح، والزوايدة، والقرارة، وخانيونس، ورفح)
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة:

الأنشطة المتأثرون بالمشروع (أصحاب الأراضي)

الأنشطة الخاصة

من بين الأراضي 12 المخصصة لإنشاء الخزانات ومحطات الضخ، هناك 6 أراضي ملكيتها الأصلية ملكية خاصة. وقد تبعت سلطة المياه الإجراءات التالية بهدف استملاك هذه الأراضي:

1. تحديد سلطة المياه الأراضي التي تحتاجها المشروع. ومن ثم تقوم بالتواصل مع البلدية التي تقع الأرض المطلوبة ضمن حدودها بهدف تحديد ملكية الأرض وإحداثياتها من سلطة المياه.

2. تقوم البلدية بśmy إجراءات اللازمة لتعويض ملكية الأرض واستخدامها، وذلك بالتواصل مع أصحاب الأرض للحصول على الموافقة الأولية على مبادلة الأرض، ومن ثم تقوم بإعداد الإجراءات اللازمة لتحويل الأراضي إلى الدولة.

3. يقوم أصحاب الأرض بعد إبرام الإتفاقية عن طريق البلدية، ومن ثم يقوم البلدية بتوجيه خطاب إلى سلطة الأراضي لاستكمال إجراءات الاستملاك.

4. تقوم سلطة الأراضي والبلدية بتشكيل لجنة مكونة من خمسة جهات رئيسية (وزارة الأشغال العامة ووزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة بالإضافة إلى ممثل عن سلطة الأرضي والديوان المحاسبي) لتحديد قيمة الأرض والتعويض المستحق. وتكون قيمة التعويض بناءً على قيمة الأرض والأسعار السائدة في السوق.

5. يتم إصدار مرسوم وزاري يحتوي على كافة التفاصيل المتعلقة بالأرض، بما في ذلك أسماء أصحاب الأرض ورقم الأرض والقطع ووصفها.

6. يقدم الأشخاص المتأثرين إلى أي تحكيم أو أشجار، تقوم وزارة الزراعة بتقديم تقييم مفصل للمزرعة.

7. يتم إصدار مرسوم وزاري يحتوي على كافة التفاصيل المتعلقة بالأرض، بما في ذلك أسماء أصحاب الأرض ورقم الأرض والقطع ووصفها.

8. يمكن للأشخاص المتأثرين أن يتجاوزوا التحريض مع السلطات المعنية خلال 30 يوم من إصدار القرار الوظائي.

9. يتم إعداد إتفاقية الأرضية بديلة للمبادلة بين أصحاب الأرض، ومن ثم تقوم بإعداد الإتفاقية.

10. يتم إعداد إتفاقية التحريض بين أصحاب الأرض، ومن ثم تقوم بإعداد الإتفاقية.

11. يتم إعداد إتفاقية التحريض بين أصحاب الأرض، ومن ثم تقوم بإعداد الإتفاقية.

12. يتم إعداد إتفاقية التحريض بين أصحاب الأرض، ومن ثم تقوم بإعداد الإتفاقية.

13. يتم إعداد إتفاقية التحريض بين أصحاب الأرض، ومن ثم تقوم بإعداد الإتفاقية.

14. في حالة لم يتم التوصل إلى أي إتفاق، يمكن لأصحاب الأرض اللجوء إلى المحكمة.

أراضي البلدية

1. تقوم سلطة المياه بإعداد إتفاقية الأراضي بملف تفصيلي لتحويل الأراضي في فنوجها.

2. تقوم سلطة المياه بإعداد إتفاقية الأراضي بملف تفصيلي لتحويل الأراضي.

3. تقوم سلطة المياه بإعداد إتفاقية الأراضي بملف تفصيلي لتحويل الأراضي.

4. بعد مصادقة وزارة الأشغال، تناول المشروع إلى ذلك.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

- المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

يرفع تقرير من قبل اللجنة الفنية يشمل الاحداثيات ورقم القطعة والقسيمة وطبيعة الأراضي إذا كان هناك تعددات (زراعية أو مباني).

4.

يتم عرض ملف التخصيص على اللجنة المركزية في السلطة الادارية.

5.

يتم توقيع توصيات اللجنة المركزية إلى السلطة العليا للاراضي الادارية المختلفة.

6.

يصدر قرار من السلطة العليا للاراضي الادارية بالتصنيف وتكييف سلطة الأراضي باستكمال إجراءات التخصيص وإصدار الموقع العام والخاص.

7.

تقوم السلطة الادارية بتقسيم الموقع مبدئيًا بحيث يتم تثبيت الزوايا.

8.

في حالة وجود تعديات يتم مخاطبة أصحاب التعديات واعطاءهم مهلة لمدة أسبوع.

9.

في حالة عدم استجابة أصحاب التعديات يتم إصدار قرار من قسم أملاك الحكومة بناءً على هذه التوصيات بالقوة.

الفجوات بين التشريعات الفلسطينية وسياسة البنك الدولي التنفيذية

أ. تتوافق التشريعات الفلسطينية إلى حد كبير مع سياسة البنك الدولي التنفيذية.

ب. يشمل هذا التوافق ما يلي:

- اشتراط دفع تعويضات في حال الاستملاك القسري للأرض.
- شرط التعويض عن الخسائر في الإنتاج أو إلحاق الضرر للأصول أو المحاصيل الإنتاجية، سواء كانت مؤقتة أو دائمة.
- إمكانية اللجوء للمحاكم لحل النزاعات المتعلقة باستملاك الأراض.

وبذلك فإن هناك مجالات محددة تتجاوز فيها الأحكام المطلوبة بناءً على إجراءات البنك الدولي.

| الفجوات بين التشريعات الفلسطينية وسياسات البنك الدولي | الفجوات الاستراتيجيات المقدمة
|----------------------------------------------------------|----------------------------------|
| التخصص الفاعل: يحدد البنك الدولي تاريخًا فاصلاً بعد رس حدوت التخصيص هو التاريخ الفاعل، أما بالنسبة للأراضي الخاصة والبادية فهذه التاريخ هو تاريخ أجراء التعداد/المسح الميداني. | بمجرد تأكيد السماحة ووجود نية مناسبة للرقابة والتقييم لضمان تلبية مبادئ وكالات الاستقطاب للمشروع، والمساءلة والشفافية، حيث أن الخطط والبرامج لن تكون قادرة على الاستماتة من الإجراءات التصحيحية في حالات حدوث خطأ أو استفادة من المكافآت والحوافز في حال وجود أداء جيد.
| المراقبة والقيمة: لا يوجد في التشريعات الفلسطينية ما ينص على ضرورة وجود تدابير لرصد التهاجم، وهو ما قد يؤثر سلبًا على السماحة والشفافية. | قامت سلطة المياه بإعداد خطة لإعادة التوطين وفقًا لسياسات البنك الدولي. كما تم استغلال الأشخاص المتأثرين بالمشروع وكافات الحلول ذات الصلة في مهمة مبكرة أثناء إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي الاجتماعي. وحدها لاحظات إدارة التخطيط والمراقبة والمراقبة. | تخطيط إعادة التوطين والمتطلبات الإدارية: لا يوجد في الوقت الحالي أي شرط لإعداد خطة لإعادة التوطين بموجب القانون الفلسطيني، ولا لقيام بأي من الأنشطة المركبة لإعادة التوطين، مثل "التحسن"، والمساحة/الاقتصادي، والتشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع، والعلاقات أو الإيلام. كما لا يوجد أي مرجع محدد لأعمال "التحسن القسري".

| الهيكل الحسابي على التعويض: تغير فترات التي تتحتم بها التسوية تم إضافة التعويض بموجب القانون الفلسطيني مبناً من ذلك التي تتحتم بها التسوية بموجب القانون الفلسطيني، ولا تتحتم بأي من الأنشطة المكملة لإعادة التوطين. | لا تطبق هذه العلاج على المشروع الحالي نظرًا لأن جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين تم تحديدهم جميعهم بمقابلة في منطقة المشروع ولهما حق ملكية قانونية لمواقعهم وأصولهم، وقد تم اقتراح التعويض المناسب لهم.

<table>
<thead>
<tr>
<th>المراجعات والتعليقات</th>
<th>المراجعات والتعليقات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لا تطبق هذه العلاج على المشروع الحالي نظرًا لأن جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين تم تحديدهم جميعهم بمقابلة في منطقة المشروع ولهما حق ملكية قانونية لمواقعهم وأصولهم، وقد تم اقتراح التعويض المناسب لهم.</td>
<td>لا تطبق هذه العلاج على المشروع الحالي نظرًا لأن جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين تم تحديدهم جميعهم بمقابلة في منطقة المشروع ولهما حق ملكية قانونية لمواقعهم وأصولهم، وقد تم اقتراح التعويض المناسب لهم.</td>
</tr>
<tr>
<td>الجدول 3-3: الفجوات بين التشريعات الفلسطينية وسياسات البنك الدولي</td>
<td>استراتيجياتسد الفجوات</td>
</tr>
<tr>
<td>---</td>
<td>---</td>
</tr>
<tr>
<td>الفجوات</td>
<td>استرخبات البنك الدولي</td>
</tr>
<tr>
<td>المسجلة أو الذين حصلوا بشكل قانوني على الحق في تسجيل سندات الملكية الخاصة بهم، لكنهم لم يتمكنوا من استكمال التسجيل بسبب ما، حيث لا تشمل هذه الفئات جميع الفئات التي يحق لها الحصول على التعويض بموجب سياسة البنك الدولي.</td>
<td>4.12</td>
</tr>
<tr>
<td>الفجوات</td>
<td>تقييم الملكيات: يجب أن يتم تقييم الممتلكات بناءً على سياسات البنك الدولي، بحيث يتم التقييم على أساس تكلفة الإحلال الكاملة.</td>
</tr>
<tr>
<td>الفجوات</td>
<td>استعادة الدخل: لا يوجد في القانون الفلسطيني ما ينص على وجود الدعم الاقتصادي، وإذا أنشطة متعلقة بتقديم دعم لفترة انتقالية، سوف يتم تعويض هذا الدعم من خلال المشروع.</td>
</tr>
<tr>
<td>الفجوات</td>
<td>تقييم الملكيات: يجب أن يتم تقييم الممتلكات بناءً على سياسات البنك الدولي، بحيث يتم التقييم على أساس تكلفة الإحلال الكاملة.</td>
</tr>
<tr>
<td>الفجوات</td>
<td>استعادة الدخل: لا يوجد في القانون الفلسطيني ما ينص على وجود الدعم الاقتصادي، وإذا أنشطة متعلقة بتقديم دعم لفترة انتقالية، سوف يتم تعويض هذا الدعم من خلال المشروع.</td>
</tr>
<tr>
<td>الفجوات</td>
<td>استعادة الدخل: لا يوجد في القانون الفلسطيني ما ينص على وجود الدعم الاقتصادي، وإذا أنشطة متعلقة بتقديم دعم لفترة انتقالية، سوف يتم تعويض هذا الدعم من خلال المشروع.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
4. تدقيق إجراءات الأراضي المخصصة قبل إعداد خطة إعادة التوطين

كما ناقش القسم 2.1.2 من هذا التقرير، فإن إجراءات الاستملاك الخاصة بنسبة مواقع من إجمالي 12 موقع خاصة بالمشروع كانت إما أنهت بشكل كامل أو على وشك الانتهاء خلال فترة إعادة خطة إعادة التوطين. لذلك فقد تم إخطار هذه الأراضي لعملية تدقيق واسعة النطاق لضمان أن إجراءات التي تم اتباعها لاستملاك هذه الأراضي تتوافق مع متطلبات البنك الدولي.

وتتمثل عملية التدقيق الأراضي التي تم شراؤها/مبادلاتها من قبل البلديات ذات العلاقة (المجموعة 2)، بالإضافة إلى الأراضي الحكومية (المجموعة 3) التي تم تصميمها لإنشاء الخزانات أو محطات الضخ، أما بالنسبة للأراضي التي تم شراؤها، فإن تدقيق الأساس من عملية التدقيق هو التأكد أن البيع (صاحب الأرض) قد حصل على تعويض عادل على أساس التكلفة السائدة في السوق. وبناءً على ذلك، لم يتم التفاوض أو تدقيق أي قضايا علق أو قضايا محاكم حول الأرض. علاوة على ذلك، فقد تم مناقشة بعض المواقف مع أصحاب الأرض الأصليين خلال إعادة التقييم (انظر القسم 2.1.2).

تتأثر من كون الاتفاقيات التي تم إعدادها تحت المضيق. في بعض الأحيان، قد يكون مصحح تفاوض من دون وجود أي تعيينات أو مطالبات حول الأرض، وأثناء ذلك كان هناك أية تعيينات قد تم التعامل معها بشكل مناسب، وأن الأشخاص المعنيين قد حصلوا على التعويضات اللازمة أو المساعدة اللازمة لإعادة التوطين.

لتتحقق هذه الأهداف فقد تم إجراء عملية واسعة ومستمرة لجمع المعلومات. حيث تتضمن المعلومات التي تم جمعها موقع الأرض ومساحته، والملكيات الأصلية واللاحقة للأرض، والعملية التي تم من خلالها استملاك الأراضي (ال 方法 ونوع التدقيق، وتاريخ جلب الأرض)، ودرجة التقدم في الإجراءات الخاصة بالاستملاك)، ونوع ومقدار التعويض المهنئ أو المقدم. كما تتضمن هذه المعلومات القضايا العالقة حول الأرض (إن وجدت)، والخلافات على الأرض أو أي قضايا قضائية جارية. يلخص الجدول (1) نتائج عملية التدقيق لكل أرض.

ويمكن تلخيص أبرز مخرجات عملية التدقيق كما يلي:

- تم تخصيص الأراضي الحكومية حسب وفقًا للإجراءات القانونية الإعدادية لتخصيص الأراضي الحكومية، ولم يتم توفير أي تمتعات على أي من هذه الأراضي أثناء فترة إعادة هذه الخطة. على الرغم من ذلك، فإن هناك تأخير في إصدار قرار التخصيص الخاص بأراضي الضخ المزعومة في رفح (S-015A)، لكنه لم يتجاوز من أول الشهر 30 أغسطس 2019.

- واحدة من الأراضي البلدية (موقع خزان ST-006B) تم استملاكها ضمن مشروع إفراز وتسلي أرض ST-0015A، مما يعكس الذي تم استملاكها.

خاصية بيني الموقعين الآخرين (موقع خزان ST-006B) وموقع خزان ST-0015A، فقد تم استملاكها بحالة ولائية وآرائه وصالحة الأرض. وقد تم استكمال إجراءات التخصيص الخاصة بالاستملاك وتوضيح صاحب الأرض بشكل عادل. أما الإجراءات الخاصة بإعداد-ST-006B خزان ST-007A، فإنه تم تسليطه من خلال خزان ST-007A، فيما تمت التفاوض على التدقيق بعد ذلك. لا يعتبر هذا التأخير مشكلة فلم يتم فرض رضيًا على المستند الرسمى الذي يشير إلى الانتهاء الإداري لاستملاك الأرض. ومن المتوقع نبأ على المشاكل التي تمت مع صاحب الأرض البلدية أن يتم استكمال الاتهام بشكل كامل مع نهاية شهر سبتمبر 2019. حيث أن الاتفاق على أن يكون التفاوض على أساس مبادلة أرض مقابل أرض على أساس تكلفة الإصلاح الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأرض المماثلة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والقدرة الإنتاجية.


<table>
<thead>
<tr>
<th>حالة التعيض</th>
<th>التاريخ الاستملاك</th>
<th>طريقة الاستملاك</th>
<th>ملكية الأرض الحالية</th>
<th>مساحة الموضع المؤول (مربع متر)</th>
<th>البلدية</th>
<th>المكون</th>
<th>الحزمة</th>
<th>النص (الخزان)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مكتمل</td>
<td>21 فبراير 2017</td>
<td>عقد بيع</td>
<td>بلدية خاصة</td>
<td>1,000</td>
<td>خزان ST - 006B</td>
<td>الحزمة 2</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جاري*</td>
<td>24 فبراير 2017</td>
<td>اتفاقية بيع/بديلة</td>
<td>بلدية خاصة</td>
<td>1,200</td>
<td>عبس النخل ST - 017</td>
<td>الحزمة 2</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>24 نيسان 2015</td>
<td>مشروع تقسم</td>
<td>بلدية خاصة</td>
<td>1,500</td>
<td>خزان ST - 015A</td>
<td>الحزمة 1</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

التعليمات:
- قائمة البلديات بشراء الأرض من مصحابها على أسس تكلفة الإخلال الكاملة بسبب الاضطرابات السائدة في الأوقات، حيث قد توقع عقد بيع بين البلدية وصاحب الأرض بتاريخ 21 فبراير 2017، والذي قام البلدية بموجب تدقيق قيم العقد على أربع دفعات متماثلة بحسب الاتفاق، وقد تم دفع الدفعة الأخيرة بتاريخ 21 فبراير 2018، وقد كان الحصول على تعويض نقي هو على أساس صاحب الأرض الذي يعتبر الافتاق الذي قد تم رفعه بالنسبة له (انظر القسم 5.2 من التقرير حول المشاريع).
- المصالح العالقة: لا يوجد أي مسائل عالقة أو قضايا قضائية حول الأرض.

الوثائق:
- انظر الملف رقم (3) لعقد البيع ووثائق الاستملاك.

ملاحظات:
- بعد الانتهاء من تدقيق الإجراءات الاستملاكية، تم اتخاذ خطوات طارئة لحل أي مشاكل تواجه خلال العملية.

المسائل العالقة:
- لا يوجد أي مسائل عالقة أو قضايا قضائية حول الأرض.
### جدول 4: تدقيق إجراءات استملاك الأرضي التابعة للبلدية (المجموعة 2) والأراضي الحكومية (المجموعة 3)

<table>
<thead>
<tr>
<th>حالة التعويض</th>
<th>التحديات أو المطالبات: الأرض خالية من أي تكتلات أو مطالبات.</th>
<th>التفاصيل</th>
<th>تاريخ الاستملاك</th>
<th>ململة الأرض</th>
<th>مساحة الموقع</th>
<th>ململة الأرض الأصلية</th>
<th>المدينة</th>
<th>المحطة</th>
<th>résultat</th>
<th>الوثائق</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مكتمل</td>
<td></td>
<td></td>
<td>3 مارس 2017</td>
<td>حكومية</td>
<td>حكومية</td>
<td>قرار تخصيص: تم تخصيص الأرض واقي للأطراف المذكورة، وصدر قرار بذلك (انظر القسم 3.2.3 من التقرير).</td>
<td>رفح</td>
<td>محطة الضخ الرئيسية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td></td>
<td></td>
<td>30 أغسطس 2016</td>
<td>حكومية</td>
<td>حكومية</td>
<td>قرار تخصيص: تم تخصيص الأرض واقي للأطراف المذكورة، وصدر قرار بذلك (انظر القسم 3.2.3 من التقرير).</td>
<td>رفح</td>
<td>محطة S-01</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td></td>
<td></td>
<td>30 أغسطس 2016</td>
<td>حكومية</td>
<td>حكومية</td>
<td>قرار تخصيص: تم تخصيص الأرض واقي للأطراف المذكورة، وصدر قرار بذلك (انظر القسم 3.2.3 من التقرير).</td>
<td>خان يونس</td>
<td>ST-011</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td></td>
<td></td>
<td>30 أغسطس 2016</td>
<td>حكومية</td>
<td>حكومية</td>
<td>قرار تخصيص: تم تخصيص الأرض واقي للأطراف المذكورة، وصدر قرار بذلك (انظر القسم 3.2.3 من التقرير).</td>
<td>خان يونس</td>
<td>ST-033B</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td></td>
<td></td>
<td>30 أغسطس 2016</td>
<td>حكومية</td>
<td>حكومية</td>
<td>قرار تخصيص: تم تخصيص الأرض واقي للأطراف المذكورة، وصدر قرار بذلك (انظر القسم 3.2.3 من التقرير).</td>
<td>خان يونس</td>
<td>ST-015B</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td></td>
<td></td>
<td>30 أغسطس 2016</td>
<td>حكومية</td>
<td>حكومية</td>
<td>قرار تخصيص: تم تخصيص الأرض واقي للأطراف المذكورة، وصدر قرار بذلك (انظر القسم 3.2.3 من التقرير).</td>
<td>خان يونس</td>
<td>ST-039 (TRC)</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

* تم استملاك الأرض وتحقيقه لكن عملية التعويض لا تزال جارية.
5. خطة إعادة التوطين

تحتوي هذا الفصل على أهم مكونات خطة إعادة التوطين، حيث تشمل معايير استحقاق التعويضات، والتخمين، والتعويض، والعملية التشاورية، وإجراءات النشر العلني للخطة وآليات التنظيم (الشوكلو)، بالإضافة إلى آليات المراقبة والتفتيش والترتيبات المؤسسية.

5.1. معايير استحقاق التعويضات، والتخمين، والتعويض

يحتوي هذا الفصل على أهم مكونات خطة إعادة التوطين، حيث تشمل معايير استحقاق التعويضات، والتخمين، والتعويض، والعملية التشاورية، وإجراءات النشر العلني للخطة وآليات التنظيم (الشوكلو)، بالإضافة إلى آليات المراقبة والتفتيش والترتيبات المؤسسية.

5.1.1 معايير الاستحقاق ومصفوفة استحقاق التعويضات

كما هو موضح سابقًا في هذا التقرير، فإن الأشخاص المتلقيون لهذا المشروع هم أصحاب الأراضي التي تم اجتماعها والممتلكات والبيوت والمحال التجارية في سوق خانيونس. ولكن نحن أقدر على تعريف وتمييز هؤلاء الأشخاص بشكل واضح، فقد تم وضع معايير الاستحقاق التالية:

- المعيار الثاني هو الوضع القانوني للبسطات والمحلات التجارية. حيث أن البسطات المؤقتة تشترط إدارتها من قبل أمانة السوق، بينما يترتب على أصحاب البسطات والمحلات التجارية التي تم إدارتها من قبل اتحاد السوق، أن يطلبوا الففربات والمحلات للموقع المحدد لكل بسطة داخل السوق.

5.1.2 معايير الاستحقاق للأشخاص المتأثرين من أصحاب الأراضي المصادرة

تم إعداد المعايير المنصوص عليها ضمن سياسة البنك الدولي التنفيذية OP 4.12 فيما يخص التعويضات المستحقة لأصحاب الأراضي التي تم اجتماعها. وتضمن هذه السياسة الأشخاص المتلقيون لهذا المشروع في مهمة مصادرة الأراضي كالتالي:

- أولئك الذين يتبعون بحقوق قانونية رسمية في الأراضي (بما في ذلك الحقوق العرفية والتقليدية المعترف بها بموجب قوانين البلد).
- أولئك الذين لم يتبعوا بحقوق قانونية رسمية في الأراضي، لكنهم يدعون الحق في هذه الأراضي أو الأصول - شريطة أن تكون هذه الاستعارات مترتبة بموجب قوانين البلد.

يمكن جدول 5.1 مصفوفة الاستحقاقات للأشخاص المستلقيون للتعويض ضمن هذا المشروع.
| الجهة المنفذة | سلطة الأراضي الفلسطينية | عدد الأشخاص المتاثرين بالمشروع | الشخص/الأشخاص المستحقون للتعويض | التطبيق في المشروع | نوع الخسائر | خسارة أرض

| نوع الخسائر | مصفوفة استحقاق التعويضات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مبادلة أرض مقابل أرض على أساس تكاليف الإحلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأراضي الممتلئة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والقدرة الإنتاجية. كما يجب أن يكون لكل الأرض البديلة ملكيته مغنا من أي ضرائب، أو رسم تسجيل أو غيرها من التكاليف المصاحبة لمشترك هذه الإجراءات. | مالك واحد | صاحب أرض خاصة يتمتع بحق قانوني رسمي في الأرض EXHAN ST-001C في البريج الحزمة 2-.| خسارة أرض زراعية مساحتها 2,074 متر مربع |
| مبادلة أرض مقابل أرض على أساس تكاليف الإحلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأراضي الممتلئة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والقدرة الإنتاجية. كما يجب أن يكون لكل الأرض البديلة ملكيته مغنا من أي ضرائب، أو رسم تسجيل أو غيرها من التكاليف المصاحبة لمشترك هذه الإجراءات. | مالك واحد | صاحب أرض خاصة يتمتع بحق قانوني رسمي في الأرض EXHAN ST-007 في الزوايدة الحزمة 2-.| خسارة أرض زراعية مساحتها 840 متر مربع |
| أرض مقابل أرض على أساس تكاليف الإحلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأراضي الممتلئة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والخدمات. | مالك واحد | صاحب أرض خاصة يتمتع بحق قانوني رسمي في الأرض EXHAN 009 في القرارة الحزمة 1- | خسارة أرض سكنية مساحتها 1,700 متر مربع. الأرض خالية ولا تحتوي على أي مشارف أو أصول. |

| الجهة المنفذة | سلطة الأراضي الفلسطينية | عدد الأشخاص المتاثرين بالمشروع | الشخص/الأشخاص المستحقون للتعويض | التطبيق في المشروع | نوع الخسائر | خسارة أرض

| نوع الخسائر | مصفوفة استحقاق التعويضات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مبادلة أرض مقابل أرض على أساس تكاليف الإحلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأراضي الممتلئة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والقدرة الإنتاجية. كما يجب أن يكون لكل الأرض البديلة ملكيته مغنا من أي ضرائب، أو رسم تسجيل أو غيرها من التكاليف المصاحبة لمشترك هذه الإجراءات. | مالك واحد | صاحب أرض خاصة يتمتع بحق قانوني رسمي في الأرض EXHAN ST-001C في البريج الحزمة 2-.| خسارة أرض زراعية مساحتها 2,074 متر مربع |
| مبادلة أرض مقابل أرض على أساس تكاليف الإحلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأراضي الممتلئة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والقدرة الإنتاجية. كما يجب أن يكون لكل الأرض البديلة ملكيته مغنا من أي ضرائب، أو رسم تسجيل أو غيرها من التكاليف المصاحبة لمشترك هذه الإجراءات. | مالك واحد | صاحب أرض خاصة يتمتع بحق قانوني رسمي في الأرض EXHAN ST-007 في الزوايدة الحزمة 2-.| خسارة أرض زراعية مساحتها 840 متر مربع |
| أرض مقابل أرض على أساس تكاليف الإحلال الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأراضي الممتلئة في السوق من حيث الاستخدام والتصنيف والخدمات. | مالك واحد | صاحب أرض خاصة يتمتع بحق قانوني رسمي في الأرض EXHAN 009 في القرارة الحزمة 1- | خسارة أرض سكنية مساحتها 1,700 متر مربع. الأرض خالية ولا تحتوي على أي مشارف أو أصول. |
جدول 5-1: مصفوفة استحقاق التعويضات

| نوع الخسائر | الشخص/الأشخاص المستحقون للتعويض | العدد من الأشخاص المتأثرين بالمشروع | السياسة ومعايير التعويض | الجهات المقدمة | أسباب التي قد تكون نقل الأرض الجبلية لملكيته معقولة من أي ضرائب، أو رسوم تسجيل أو غيرها من التكاليف المصاحبة لمثل هذه الإجراءات.
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>خسارة أشجار</td>
<td>صاحب أرض خاصة يتمتع بالحق القانوني الرسمي في الأرض، أي مالك واحد سيفقد 24 شجرة زيتون ويعتمد في التعويض بناءً على نوع شجرة زيتون التي ستم إزالته، وعلمها ومجلسه الإنتاجية.</td>
<td>662 صاحب بسطة</td>
<td>نتيجة ما يكفي معدل الدخل اليومي لهم من البسطة المضروبة في عدد الأيام الأربعة التي ستتعطل خلالها عملهم.</td>
<td>تابعًا للإدارة المقدمة من خلال مكتب الشكاوي الموجود في الموقع.</td>
<td>سلطة المياه ستقوم بدفع التعويضات من خلال لجنة معالجة الشكاوى.</td>
</tr>
<tr>
<td>خسارة مصدر دخل</td>
<td>أصحاب البسطات الموجودة على طول مسار الخط الناقل الجنوبي في سوق الأربعاء الذين تم تحديدهم وتسجيلهم ضمن التعداد وتم التحقق منهم من قبل مدينة خانيونس.</td>
<td>123 مزارع محلي</td>
<td>نتيجة ما يكفي معدل الدخل اليومي لهم من البسطة المضروبة في عدد الأيام التي ستتعطل خلالها عملهم.</td>
<td>تابعًا للإدارة المقدمة من خلال لجنة معالجة الشكاوى.</td>
<td>سلطة المياه ستقوم بدفع التعويضات من خلال لجنة معالجة الشكاوى.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

** 注：本页面内容为自然语言阅读文本。
الجهة المنفذة | سياسة ومعايير التعويض للمشروع | عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع | الشخصي/الأشخاص المستحقون لتعويض التطبيق في المشروع | نوع الخسائر
--- | --- | --- | --- | ---
سلطة المياه ستقوم بتوزيع التعويضات من خلال لجنة معالجة الشكاوى. بلدية خانيونس ستقوم بتوريد المستندات اللازمة ومعلومات العقد الموقع مع متعهد السوق. | تعويض نفسي بما يكافئ دخله اليومي مما يجمعه من البسطات المتوقفة عن العمل نتيجة أعمال الإنشاء في سوق الأربعاء مصنوعة في عدد الأيام التي ستتوقف فيها العمل. | متعهد السوق المسؤول بعقد متعهد السوق المسؤول بعدد متعهد السوق المسؤول بعقد عقد قانوني مع بلدية خانيونس. | خسارة مؤقتة لمصدر الدخل لتمثيل سوق الأربعاء لتمثيل سوق الأربعاء مصنوعة على طول مسار الخط القالعي الجنوبي في سوق الأربعاء الحزمة 1.

**جدول 5-1: مصفوفة استحقاق التعويضات**

<table>
<thead>
<tr>
<th>النوع الخسائر</th>
<th>التطبيق في المشروع</th>
<th>الشخصي/الأشخاص المستحقون لتعويض</th>
<th>عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع</th>
<th>سياسة ومعايير التعويض للمشروع</th>
<th>الجهة المنفذة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>خسارة مؤقتة لمصدر الدخل لتمثيل سوق الأربعاء</td>
<td>متعهد السوق المسؤول بعدد متعهد السوق المسؤول بعقد عقد قانوني مع بلدية خانيونس.</td>
<td>متعهد السوق المسؤول بعقد عقد قانوني مع بلدية خانيونس.</td>
<td>عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع محاسبة</td>
<td>تعويض نفسي بما يكافئ دخله اليومي مما يجمعه من البسطات المتوقفة عن العمل نتيجة أعمال الإنشاء في سوق الأربعاء مصنوعة في عدد الأيام التي ستتوقف فيها العمل.</td>
<td>سلطة المياه ستقوم بتوزيع التعويضات من خلال لجنة معالجة الشكاوى. بلدية خانيونس ستقوم بتوريد المستندات اللازمة ومعلومات العقد الموقع مع متعهد السوق.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
5.1.2 منهجية تقييم الأصول والتعويضات

تعتبر منهجية تقييم الأراضي الخاصة المصادرة و الخسائر الأشجار و مصدر الدخل أمرًا أساسيًا لإعداد خطة إعادة التوطين من أجل تسهيل عملية التأهيل. يخدم جدول 5-2 مفصلًا عملية التقييم لمختلف أنواع الخسائر والأثر المنطقي على هذا المشروع. بينما يقدم الملحق 4 تحليلًا لقيم التقييم والتعويض لأنواع الخسائر الثلاثة الموجودة في هذا المشروع.

الجهة المسؤولة عن التقييم

<table>
<thead>
<tr>
<th>نوع الخسائر</th>
<th>الجهة التقييم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أراضي خاصة</td>
<td>لجنة من سلطة الأراضي بتخمين قيمة الأرض المصادرة، ومن ثم يتم تعويض صاحب الأرض بأرض مقابل أرضه على أساس تكلفة الإحلال الكامل ومع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأرض المماثلة في السوق.</td>
</tr>
<tr>
<td>شجرة</td>
<td>وزارة الزراعة سيتّم التعويض مقابل أي شجرة تم تسمية في الأراضي المصادرة. يوجد لدى وزارة الزراعة قائمة بالأسعار القياسية لأКА أنواع الأشجار المنتشرة في قطاع غزة. حيث نستخدم هذه القائمة كأساس لتقدير التعويض إضافة إلى استشارة الأشخاص المتأثرين حول قيمة التعويض.</td>
</tr>
<tr>
<td>مصدر الدخل في السوق</td>
<td>السلطة المياء وبلدية خانيونس من خلال قسم الإيجارات يستند تقييم خسارة دخل البسطات وأصحاب المحلات التجارية ومعهد السوق إلى القيمة التي حددها كل منهم خلال اللقاءات التشغيلية التي تم تنفيذها. ومن ثم تحقق منها من قبل قسم الإيجارات في البلدية ومعهد السوق الذي يمتلك الخبرة الكافية لمعرفة مدى مصحة الأسعار التي تم التأثير بها من قبل أصحاب البسطات والمحلات.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

5.1.3 الترتيبات الخاصة بإيصال التعويضات

كما توضح مصفوفة استحقاق التعويضات فإن هناك ثلاثة أشكال للتعويضات، وهي: رضا مقابل أرض، أو تعويض نقدي مقابل الأشجار التي ستتم إزالتها، أو تعويض نقدي مقابل الخسارة في الدخل في سوق خانيونس. وسيتم عرض الترتيبات الخاصة بإيصال كل شكل من الأشكال الثلاثة فيما يلي.

الترتيب الخاصة بدفع التعويضات مقابل الخسارة في الدخل في سوق خانيونس

- تم إعداد شريحة المثلثات العاملتين في سوق خانيونس أثناء إعداد هذا الخطة من أجل اطلاعهم على تفاصيل المشروع والأضرار المتوقعة و خسارة الدخل وحقوقهم وآليات تقييم الخسائر وآليات التعويض ومعالجة الشكاوى.
- تم تقديم مقدار الخسارة في الدخل لأصحاب الأماكن في سوق خانيونس تلتئم إنشاء الشروط التنافسية وبناء على المشاركات التي تمته من الأشخاص المتأثرين بالمشروع في السوق (أصحاب البسطات والمحال والممتلكات). وتم الاتفاق مع الأشخاص المتأثرين أن تكون قيمة التعويض مبنية على معدل دخلهم اليومي من السوق. وقد تم إعداد مسح كامل لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في منطقة السوق وتم إعداد قائمة بأسمائهم وقيم التعويض المستحق لكل منهم.
- ستقوم سلطة المياه بإضافة القيمة الكلية للتعويضات إلى ميزانية المشروع بموجب معايير المشروع.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

الترتيبات الخاصة بتسليم التعويضات مقابل مصادرة الأراضي الخاصة

كما ذكر التقرير سابقاً، فإن هناك ثلاثة أراضي قد تم مصادرتها بهدف تخصيصها لإنشاء خزانات مياه ضمن المشروع.

- سيتم إتاحة التعويضات للأشخاص المتأثرين بالمشروع عن طريق مسؤول معالجة الشكاوى المتواجد في مكتب الشكاوى والذي سيتم إنشاؤه في موقع المشروع. حيث سيحصل الشخص على شيك مصرفى أو سيتلقى نقدًا مع وجود إيصال رسمي بالاستلام.

- سيتم دفع التعويضات لأصحابها قبل مدة لا تقل عن أسبوعين من تاريخ بدء أعمال إنشاء الخزانات الناقل في منطقة السوق. حيث أنه من المتوقع أن يتم صرف الدفعتان في الفترة ما بين 15 سبتمبر و15 أكتوبر 2019.

الترتيبات الخاصة بتسليم التعويضات مقابل خسارة الأشجار

- سيتم التعامل مع الأشخاص المتأثرين بمشروع النظام بعدد إشعار لهذه الأشجار بتفصيل المشروع، وسعر الأرض التي تم مصادرتها، والضرر المتوقع، وحقوقهم وآليات تقدير الخسائر وأليات التظلم.

- بدأت سلطة الأراضي الفلسطينية في تطبيق الإجراءات المعتمدة لمصادرة الأراضي على أساس نهج الإحلال الكامل للأراضي المصادرة. حيث قامت لجنة تخمين تابعة لسلطة الأراضي بزيارة الأراضي وتقديمها وإبلاغ أصحابها بقيمة الأرض الخاصة بهم. وعلى أساس التعويض بأرض مقابل أرض، ستمح سلطة الأرض لكل من المالكين الثلاثة أرضاً حكومية مكافئة لأرضهم بناءً على التقييم الذي تم إجراؤه ووفقًا لمعايير تقييم الأراضي المصادرة.

- سيحصل أصحاب الأراضي الثلاثة على الأرض المصادرة قبل بدء أعمال إنشاء الخزانات على أراضيهم المصادرة. وحيث أنه من المتوقع أن يبدأ إنشاء الخزانات في منتصف سبتمبر 2019، فإن تسليم الأراضي المصادرة من المفترض أن يتم بين 1 و30 أغسطس.

الترتيبات الخاصة بدفع التعويضات مقابل خسارة الأشجار

- واحدة من الأراضي المصادرة مزروعة ب 24 شجرة زيتون. وتم التشاور مع صاحب هذه الأرض حول التعويض المتعلق بالأشجار. كما تم التشاور مع وزارة الزراعة التي قامت بإعطاء تقييم لهذه الأشجار، وتم الوصول إلى قيمة تعويض محددة أقرتها صاحب الأرض.

- ستقوم سلطة المياه بإضافة قيمة الكلي للتعويضات إلى ميزانية المشروع بطريقة مماثلة لحال التعويضات الأخرى.

- سيتم إتاحة التعويضات من أصحاب الأرض (صاحب الأرض) عن طريق مسؤول معالجة الشكاوى المتواجد في مكتب الشكاوى والذي سيتم إنشاؤه في موقع المشروع حيث سيحصل على شيك مصرفى أو سيتلقى نقدًا مع وجود إيصال رسمي بالاستلام.

- سيحصل أصحاب الأرض على التعويض قبل بدء أعمال إنشاء الخزان في أرضه المصادرة. حيث من المفترض أن يتم ذلك في الفترة ما بين 1 و30 أغسطس 2019.
5.2 المشاورات، والنشر العالمي للخدمة وآليات التظلم

يطلب التخطيط الفعال لإعادة التوطين إجراء مشاورات متصلة مع مجموعة واسعة من الجهات ذات العلاقة.

بالفعل عام، فإن التعريف الجيات ذات العلاقة أي فرد أو مجموعة متصلة بالمشروع أو يعتقد أنه تأثر به؛ أو فرد أو مجموعة يمكنها أن تلعب دورًا مهمًا في تحقيق شكل المشروع أو التأثير عليه، سواء بشكل إيجابي أو سلبي. تساعد الاستشارة قبلة على إدار توقعات الجهاز في تعويض المشاورات وتوفير وقفة المواقعة في حين توفر المشاورات اللاعبة فرصًا للجهة المنفذة للمشروع والأشخاص المتضاربين بالمشروع للاستعراض حول التغييرات وملاحظات استفادة التعويض والمساعدة في إعادة التوطين والجدول الزمني لonsense تأثر القادمون.

علاوة على ذلك، ينبغي أيضًا إنشاء آلية للمعالجة النظامية لوضوء وجود إجراءات غير مكلفة ويمكن الوصول إليها بسهولة لتسوية المنازعات الناتجة لإعادة التوطين عن طريق طرف ثالث. كما يجب توفير خطة إعادة التوطين في مكان يسهل الوصول إليه للأشخاص المتضاربين والمنظمات غير الحكومية المحلية، بطريقة وسيلة مفيدة. لهم.

سوف تنطلق الأقسام التالية طرق تحديد الجهات ذات العلاقة، وطرق الوصول إليهم وإشراكهم، إضافةً المخاوف والقضايا الرئيسية التي أثرت خلال الأنشطة التشاوري المختلفة. كما وناقشت مصطلحات النظر العالمي والخدمة التجارية الشكاوي.

5.2.1 تحديد الجهات ذات العلاقة

بهدف تحديد الجهات ذات العلاقة، سواء المتضاربين بشكل مباشر أو من المشروع (الأشخاص المتضاربين بالمشروع) إلى جانب الجهات ذات المصلحة الأخرى، فقد تم إجراء التوضوح في النحو التالي.

1. تحديد الجهات ذات العلاقة بناءً على الموقع الجغرافي

تم تحديد الأشخاص المتضاربين في سوق خان يونس بناءً على موقعهم، بمعنى أدب، يقع السوق على جزء من شارع السكة (طريق السكة الحديد) وشوارع أخرى في مدينة خان يونس، وهو المسار الذي سيمر عبر الخط الناقل الجنوبي والطرق المتلفة الفرعية. لذلك فقد تم اعتبار أصحاب الأعمال التجارية المتواجدين في هذه المواقع أشخاصًا متضاربين بالمشروع بشكل مباشر.

2. تحديد الجهات ذات العلاقة بناءً على اهتمامهم أو تأثيرهم، وهم:

- أصحاب الأراضي الخاصة التي تم تخصيصها لصالح إنشاء خزانات ضمن المشروع،
- المؤسسات العامة الوطنية ذات العلاقة بالمشروع، مثل سلطة الأراضي الفلسطينية،
- المؤسسات العامة المحلية ذات العلاقة بالمشروع، مثل بلدية النصيرات، وبلدية الزاوية، وبلدية القرارة، وبلدية عيسوان،
- الأعمال التي من الممكن أن تتأثر بشكل غير مباشر، مثل متعهد السوق الشعبي في خان يونس.

5.2.2 إشراك الجهات ذات العلاقة والتشاور معهم

بالأخير بعض الاعتبار التدوين بين الجهات المختلفة من أصحاب العلاقة بالمشروع، فقد تم تحديد طرق ووسائل مختلفة لإشراكهم وتشاورهم.

كما نوقش سابقًا في هذا التقرير، فإن المجموعتين الرئيسيتين من الأشخاص المتضاربين بالمشروع هم الأشخاص المتضاربين في سوق خان يونس بسبب إضافة خط الناقل الجنوبي، وأصحاب الأراضي الخاصة التي صورت لبناء خزانات المياه. ستستقبل الأقسام التالية أنظمة التشاور التي أجريت أثناء الدراسة لضمان المشاركة المناسبة للأشخاص المتضاربين بالمشروع الذين تم تحديدهم وغيرهم من أصحاب المصلحة المعينين.

سوق خان يونس

تحتوي سوق خان يونس، كسوق شعبي، على عدد كبير من التجار والعمالات. بالتالي، وضمان المشاركة جميع هؤلاء الأشخاص، قد تم إجراء مسح ميداني شامل، حيث تم استخدام الاستبيانات لجمع البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي لهم، كما تم استخدام مقابلات شبه المهيكلة للسماح بحوار كافي معهم حتى يتمكنوا
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة - المرحلة الأولى

التقرير خطة إعادة التوطين

من تقديم ومناقشة الموضوعات ذات الصلة بهم. علاوة على ذلك، فقد تم عقد اجتماعات فردية مع متعهد السوق ومتقلي بلدية خانيونس.

الاستبيانات

تم استخدام استبيانات محكمة ومهيكلة في إجراء مقابلات وجها لوجه استهدفت جمع أصابع الأعمال التجارية المتواجدة في منطقة السوق في الفترة ما بين 27 فبراير 2019 و13 مارس 2019، وذلك بهدف جمع بيانات متعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي للأشخاص المتأثرين بالمشروع (انظر الشكل 5-1).

تم تصميم الاستبيانات لجمع المعلومات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية من الأشخاص المتضررين. حيث تتضمن المعلومات التي تم جمعها معلومات الاتصال الخاصة بالأشخاص المتضررين بالمشروع وعمرهم ودرجة تعليمهم وحجم الأسرة والحالة التعليمية لأفراد الأسرة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بينهم، بالإضافة إلى معلومات حول أعمالهم وأماكنهم في السوق وما في ذلك نوع النشاط التجاري وقائمة عدد العمال وعدد أيام العمل، ومتوسط الدخل اليومي منهم، علاوة على ذلك، فقد تم جمع المعلومات المتعلقة بمصادر الدخل الأخرى، بالإضافة إلى معلومات حول وجود تأمين صحى وأي مساعدة مالية أو عينية تلقىها الأسرة. يمكن الاطلاع على نموذج الاستبيان في الملحق رقم 1. وقد نوقشت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها في الفصل 2 من هذا التقرير.

إضافة إلى ذلك، فقد تم استخدام البيانات التي تم جمعها بشكل رئيسي أثناء إعداد استراتيجيات التقييم والتعويض.

المقابلات شبه المهيكلة

تم إجراء مقابلات شبه مهيكلة مع أصحاب المحلات والمباني في سوق خانيونس خلال الفترة ما بين 27 فبراير 2019 و13 مارس 2019 بهدف فهم احتياجاتهم ومواجحاتهم وردود أفعالهم تجاه المشروع المقترح والآثار المتوقعة له (إمكانية التحلق على نماذجهم خلال مرحلة الإنشاء، نسبة انخفاض الدخل المتوقع، والمدة التي توقع أن يستمر الانخفاض الدخل على نماذجهم). إضافة إلى ذلك، فقد طلب منهم أن يقترحوا تدابير للتخفيف من الأثر المتفقا عليه للمشروع واقترحوا أساليب يمكن الاستخدام بها خلال مرحلة الإنشاء، كما وطلب منهم أن يوافقوا على المخطط المحتمل لبعض البديلات كاستقلاط إلى مكان آخر من وجهة نظرهم. يمكن الاطلاع على نموذج الاستبيان في الملحق رقم 5 (أ) وب(ب). كما وتم إعداد جميع الأشخاص الذين تم مقابلتهم بوجود آليات لمعالجة الشكاوى في موقع المشروع خلال مرحلة الإنشاء. انظر الشكل 5-2 للإطلاع على بعض الصور أثناء المقابلات.

الشكل 5-1: صور أثناء إجراء الاستبيان الاستقصائي في سوق خانيونس

تم اجراء مقابلات شبه مهيكلة مع أصحاب المحلات والمباني في سوق خانيونس خلال الفترة ما بين 27 فبراير 2019 و13 مارس 2019 بهدف فهم احتياجاتهم ومواجحاتهم وردود أفعالهم تجاه المشروع المقترح والآثار المتوقعة له (إمكانية التحلق على نماذجهم خلال مرحلة الإنشاء، نسبة انخفاض الدخل المتوقع، والمدة التي توقع أن يستمر الانخفاض الدخل على نماذجهم). إضافة إلى ذلك، فقد طلب منهم أن يقترحوا تدابير للتخفيف من الأثر المتفقا عليه للمشروع واقترحوا أساليب يمكن الاستخدام بها خلال مرحلة الإنشاء، كما وطلب منهم أن يوافقوا على المخطط المحتمل لبعض البديلات كاستقلاط إلى مكان آخر من وجهة نظرهم. يمكن الاطلاع على نموذج الاستبيان في الملحق رقم 5 (أ) وب(ب). كما وتم إعداد جميع الأشخاص الذين تم مقابلتهم بوجود آليات لمعالجة الشكاوى في موقع المشروع خلال مرحلة الإنشاء. انظر الشكل 5-2 للإطلاع على بعض الصور أثناء المقابلات.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة
- المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

الشكل 5-2: صور أثناء المقابلات في سوق خانيونس

يتوقع جميع العاملين الذين تمواجها في السوق حدوث خسائر خلال مرحلة الإنشاء; حيث أن ذلك سوف يقل
من عدد الزبائن والمبيعات للحلقات التجارية كما سيمعن أصحاب البسطات من وضع بسطاتهم في السوق نتيجة
أعمال الحفر. ويمكن تلخيص المخاوف والتوصيات الرئيسية التي أثارها الأشخاص المتثربون بالمشروع أثناء
المقابلات على النحو التالي:

- يعتبر أصحاب البسطات أن نقل بسطاتهم إلى مكان بديل خيرا غير مجد ويمكن أن يؤثر عليهم تأثيرًا
سلبيًا بشكل كبير. يقول أحد الأشخاص الذين تمواجها: "الزيتانيون كننا جزءًا من السوق
الشعبي، في حال انتقلنا إلى مكان آخر لن يأتي إلينا أحد. الحل الوحيد هو أن ننقل السوق بأكملها، وإلا
فلا.

- التعويض النقدي الذي يتم احتسابه بناءً على معدل الدخل اليومي للأشخاص العاملين في السوق يعتبر
تعويضاً عادلاً ومناسبًا من وجهة نظرهم. ويجب أن يتم جمع الأيام التي لا يكونون قادرين على العمل
داخل السوق خلالها بسبب أعمال الإنشاء.

- يجب أن يتم دفع التعويضات قبل البدء بأعمال الإنشاء داخل المنطقة السوق لفترة طويلة.

- الأشخاص المستحقون للتعويض هم الأشخاص الذين كانوا يتأثرون في السوق خلال فترة التعداد. أما
الأشخاص الذين لم يكونوا متواجدين خلال التعداد فهم تمتعويضهم في حالة تم التعريفهم عليهم ك أصحاب
عمل من قبل التجار ومعهد السوق.

- يجب أن يتم دفع التعويضات قبل البدء بأعمال الإنشاء في المنطقة.

اللقاءات الفردية

تم عقد لقاءات فردية مع كل من بلدية خانيونس ومعهد السوق الشعبي، حيث تم مراجعة مكونات المشروع ووقمه
والخططات الخاصة به، كما تم النقاش حول البدائل الممكنة لنقل مكان السوق أثناء مرحلة الإنشاء، وقد تم تناول
الأراء والمخاوف للأشخاص الذين تمواجها في خلال التقرير. فيما يلي: لائحة التعليقات والملاحظات أراء وآراء
كل من أجريت معهم مقابلات. كما يمكن الاطلاع على الصور خلال الاجتماعات المختلفة في الملحق 5 (ت).
لقاء بلدية خانيونس

تمت مقابلة م. سعد عاشور، مدير مكتب رئيس بلدية خانيونس، وأ. أحمد صافي، رئيس قسم الإيجارات بتاريخ 25 فبراير 2019 في مقر بلدية خانيونس،، الذين أشارا إلى ما يأتي:

- يوجد عدد من المحلات التجارية الدائمة والبسطات الدائمة التي تعمل في السوق بشكل يومي، إضافة إلى وجود عدد من البسطات المؤقتة (المنطقة) التي تواجد في السوق في أيام الأربعاء وأيام الجمعة.
- يتفشل السوق الشعبي إلى جزئين رئيسين والجزء الشرقي، بينما المخططات والنقاشات حول المشروع فإن مسار الخط الناقل الجنوبي سيمر عبر الجزء الغربي للسوق، والذي يتواجد فيه البسطات المؤقتة في يوم الأربعاء فقط.
- يعتبر عملية نقل السوق إلى مكان آخر عملية معقدة ومربحة بعد أن التحديات المتمثلة في الحاجة إلى خطط مرورية جديدة وساحة واسعة تستطيع استيعاب عدد البسطات الكبير في السوق، يوصي بتوفير مناطق خاصة في السوق على مراحل لتقليل الحركة الكلية للعمل داخل السوق والسلام.
- يجد عدد من المحلات التجارية والبسطات في الجزء الغربي من السوق، بينما يتمركز معظم البسطات في يوم الأربعاء فقط.
- كل محل داخل السوق يمتلك موقع محدد على الأرض لا يمكن تغييره، ولكن على الرغم من ذلك لا يوجد أي مخططات أو رسومات توضح توزيع البسطات داخل السوق.
- يعترف جميع البسطات في المنطقة بتاريخ بدايتهم بالعمل داخل السوق وأماكنهم في السوق، لذلك يمكن أن تساعد في تحديد البسطات المستحقة للتعويض بناءً على التاريخ الفاصل الذي تم تحديده كتاريخ نهاية التعداد داخل السوق.

الأراضي الخاصة المصادرة

كما ناقش التقرير سابقاً، فإن ثلاثة من أصل خمسة من أصحاب الأراضي الخاصة قد تم تحديدهم كأشخاص أساسيين ضمن الأشخاص المتأثرين بالمشروع فيما يتعلق باستملاك الأراضي. وقد تم اللقاءات بهؤلاء الأشخاص بشكل متكرر أثناء إعادة خطة إعادة التوطين. حيث استخدمت الاستباندات لجمع البيانات المتعلقة بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما تم استحداث لقاءات متعددة مع كل منهم ومع الشخصيات الأخرى من أصحاب الأراضي الخاصة، إضافة إلى البلدية ذات العلاقة وسلطة الأراضي الفلسطينية.

الاستباندات

تم استخدام الاستباندات محكمة ومميزة في جمع بيانات متعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي للأشخاص المتأثرين بالمشروع، بما يتعلق بمصداقية الأراضي الخاصة.

تم تصميم الاستباندات لجمع المعلومات التي تتعلق بالأشخاص المتأثرين بالمشروع ومناهج وطرق تعليمهم وحجم الأسرة والتحليلاً لفترات الأسرةتعمل لتعزيز الأسرة، وعمرهم ودرجة التعليم، بالإضافة إلى معالجات أوضاعهم الاقتصادية. وقد نوقشت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها في الفصل 2 من هذا التقرير.
تم عقد عدد من اللقاءات الفردية مع أصحاب الأراضي الخاصة والبلديات ذات العلاقة، حيث تمت مناقشة الإجراءات والمستندات الخاصة بإستملاك الأراضي الخاصة أو الأراضي التابعة للبلدية، كما تم إعلام أصحاب الأراضي الخاصة بوجود آلية لمعالجة الشكاوى الخاصة بهم خلال فترة إنشاء المشروع. علاوة على ذلك، فقد تم مقابلة سلطة الأراضي الفلسطينية لمناقشة الإجراءات الخاصة بإستملاك وتخصيص الأراضي الحكومية والإجراءات القانونية الخاصة بمصادرة الأراضي الخاصة. حيث تمت مراجعة مكونات المشروع ومرافقها المختلفة ومستندات اسماك الأراضي الخاصة بكل موقع.

وقد تم تناول الأراء والمخاوف للأشخاص الذين تم مقابلتهم ودمجها خلال التقرير. يوضح جدول 5-3 ملخص لتعليقات وملاحظات وآراء كل من أجريت معهم مقابلات. كما يمكن الاطلاع على الصور خلال الاجتماعات المختلفة في الملحق 5 (ت).
# جدول 3-5: ملخص لقاءات الجهات ذات العلاقة فيما يخص الأراضي

<table>
<thead>
<tr>
<th>السماح بالاستلام</th>
<th>المكان</th>
<th>الموضوع</th>
<th>الموقع</th>
<th>القضايا التي تم تغطيتها</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>محمد عيسى</td>
<td>البريج</td>
<td>البريج</td>
<td>28 فبراير 2019</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان ST-001C في البريج</td>
</tr>
<tr>
<td>محمود عيسى</td>
<td>رفح</td>
<td>رفح</td>
<td>4 مارس 2019</td>
<td>إرض خاص لصالح إنشاء خزان ST-006B في نصيرات</td>
</tr>
</tbody>
</table>

### أبرز المخرجات

- حصلت البلدية على الموافقة الأولية لصاحب الأرض حول مبادلة قطعة الأرض وتم توافق مع وزارة الحكم المحلي وممثلتها داخل حدود البلدية رفضت، لكن البلدية حرصت جداً على ضمان صاحب الأرض عضوياً وتقدم تسهيلات.
- التفاوض بين صاحب الأرض و{/}}بلدية منظمة بعد إضافة المزيد من التفاصيل على عرض عرض في الرياح.
- فريق أول-المتثاثر التفاصيلي

<table>
<thead>
<tr>
<th>المصدر</th>
<th>البلدية من المنظمة</th>
<th>المكان</th>
<th>الموضوع</th>
<th>الموقع</th>
<th>الفئة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>البريج</td>
<td>البريج</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-001C في البريج</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>الزوايدة</td>
<td>الزوايدة</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-007</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>القرارة</td>
<td>القرارة</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-009</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>عبسان الجديدة</td>
<td>عبسان الجديدة</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-017</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>رفح</td>
<td>رفح</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-006B في نصيرات</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
</tbody>
</table>

### أبرز المخرجات

- حصلت البلدية على الموافقة الأولية لصاحب الأرض حول مبادلة قطعة الأرض من تواصل مع وزارة الحكم المحلي وهي الآن تتتابع الإجراءات الخاصة بمصادرة الأرض مع سلطة الأراضي.
- لم يتوفر أي أراضي متوفرة لتبادل في حدود البلدية، لكن البلدية حريصة جداً على ضمان صاحب الأرض لتحديد تعويض عادل وتقوم بتوفير مساحة ذات القيمة.
- في حالة التعويض النقدي، فإن البلدية ستمتلك من أجل التعويض النقدي، فإن البلدية ستدفع على أساس عملية الإحلال الكامل.
- يوجد عقد موقع بين البلدية وصاحب الأرض على أساس تكلفة الإحلال الكامل، حيث يتم الانتهاء من القيمة المتفق عليها مع صاحب الأرض من اتفاقية الإعلان الكامل، حيث.
- أحمد أبو عمرو-إدارة البلدية

<table>
<thead>
<tr>
<th>المصدر</th>
<th>البلدية من المنظمة</th>
<th>المكان</th>
<th>الموضوع</th>
<th>الموقع</th>
<th>الفئة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>الزوايدة</td>
<td>الزوايدة</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-007</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>القرارة</td>
<td>القرارة</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-009</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>عبسان الجديدة</td>
<td>عبسان الجديدة</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-017</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدية من المنظمة</td>
<td>رفح</td>
<td>رفح</td>
<td>التفاوض بين صاحب الأرض</td>
<td>ST-006B في نصيرات</td>
<td>إرض خاصة لصالح إنشاء خزان</td>
</tr>
</tbody>
</table>
# جدول 3-5: ملخص لقاءات الجهات ذات العلاقة فيما يخص الأراضي

<table>
<thead>
<tr>
<th>الشخص</th>
<th>المكان</th>
<th>المؤسسة</th>
<th>التقرير</th>
<th>الإفصاح الأرضي</th>
<th>القضايا التي تم نقاشها</th>
<th>التاريخ</th>
<th>الموقع المخصص للأنشطة الخاصة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>سليمان القرا – صاحب الأرض المخصصة لخزان ST-017</td>
<td>مدينة غزة</td>
<td>السلطة الفلسطينية</td>
<td>جمال عبد الرحيم</td>
<td>لا يوجد اعتراض على مشروع المصادرة ولا مشكلة في وضعية إنشاء إدارات مرتاح للزمن في الأراضي الحكومية.</td>
<td>مخاوف رواية تجاوز إجراءات مصادرة الأرض والتعويض</td>
<td>عيسى الجديدة 24 فبراير 2019</td>
<td>مديرية جهات الآباء إنشاء إدارات مرتاح للزمن في الأراضي الحكومية.</td>
</tr>
<tr>
<td>صبري الفليت – صاحب الأرض المخصصة لخزان ST-006B</td>
<td>مدينة غزة</td>
<td>السلطة الفلسطينية</td>
<td>جمال عبد الرحيم</td>
<td>لا يوجد اعتراض على مشروع المصادرة ولا مشكلة في وضعية إنشاء إدارات مرتاح للزمن في الأراضي الحكومية.</td>
<td>مخاوف رواية تجاوز إجراءات مصادرة الأرض والتعويض</td>
<td>النصيرات</td>
<td>مديرية جهات الآباء إنشاء إدارات مرتاح للزمن في الأراضي الحكومية.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**المستندات والإجراءات الخاصة:**
- **المستندات:** فياء م. محمد أبو صبيحة
- **الأعمال المكثفة:** المبادلة مع البلدية وليست وفقاً للأراضي المختلفة
- **المستندات والإجراءات الخاصة:** فياء م. محمد أبو صبيحة
## جدول 3-5: ملخص لقاءات الجهات ذات العلاقة فيما يخص الأراضي

<table>
<thead>
<tr>
<th>الشخص</th>
<th>المؤسسة</th>
<th>المكان</th>
<th>التاريخ</th>
<th>القضايا التي تم نقاشها</th>
<th>الإجراءات الخاصة بمبادلة الأراضي الخاصة المصادرة لصالح المشروع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>ST-09 ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة</td>
<td>عملية استملاك ومبادلة الأراضي الخاصة بخزان القرارة ST-09 ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة ST-09-ST-001C في البريج ST-09-ST-007 في الزوايدة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
5.2.3 النشر العام لخطة إعادة التوطين

لضمان وصول كافة الجهات ذات العلاقة بما في ذلك الأشخاص المتأثرين بالمشروع والدائرة الأولى لهذه الجهات إلى المعلومات التي يحتويها التقرير. سنقوم بترجمة خطة إعادة التوطين إلى اللغة العربية:

- جمل التقرير من خلال المكاتب الرسمية للبلديات ذات العلاقة (خانيونس ورفح وعسما الجديدة والزروادة)
- بالإضافة إلى مكتب سلطة الأراضي وموقع خزانات ومحطات الضخ.

سيكون التقرير متاحًا على الموقع الإلكتروني لسلطة المياه الفلسطينية.

- سيتم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك الدولي.

كما وستقوم سلطة المياه الفلسطينية بإنشاء آلية لتقييم الشكاوى والتعامل معها وفقًا لخطة إعادة التوطين هذه، كما هو موضح لاحقًا في هذا التقرير، وذلك من أجل ضمان وصول الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى نظام قابل للتطبيق لشكاوىهم المستفيض إلى حلها دون تخوف أو إكراه. كما يعبر وجود مثل هذا النظام عن النهوض بمستويات معايير الشكاوى وأن هذه الشكاوى يتم التعامل معها بشكل شفاف وكفاءة. ونظرًا لأن سياسة البنك الدولي تهدف إلى تقليل الحاجة إلى حل النزاعات باللجوء للمحاكم، فإن السعي لجذب الخصوصية إلى مواجهة الشكاوى على مستوى المشروع كمستوى أول لإدارة شكاوى الأشخاص المتأثرين بالمشروع، حيث أن توجه أصحاب الشكاوى إلى المحاكم عندما يفشل نظام التظلم.

على مستوى المشروع في التوصل إلى تسوية للقضايا محل النزاع.

فيما يلي وصف لنظام معالجة الشكاوى الذي سيتم تطبيقه على مستوى المشروع أبرز مكونات هذا النظام:

أ. مكتب استقبال ومعالجة الشكاوى.
ب. قنوات استقبال الشكاوى.
ج. مستويات تصعيد الشكاوى.
د. آلية التعامل مع الشكاوى.

فيما يلي وصف مختصر لكل من هذه المكونات:

أ. مكتب استقبال ومعالجة الشكاوى

- سيتم إنشاء مكتب استقبال ومعالجة الشكاوى في موقع المشروع لاستقبال ومعالجة الشكاوى من الأشخاص المتأثرين بالمشروع. وسيتم ترسان هذا المكتب من قبل مؤسسة معالجة الشكاوى المعين من قبل حاضر إدارة المشروع في سلطة المياه. سيكون مكتب معالجة الشكاوى مسؤولاً عن إصدار الشكاوى (مكتوبة أو شفوية) ومعالجتها وفقًا للاسلوب المذكور لاحقًا في هذا القسم من التقرير. وسيتم إعلام الأشخاص المتأثرين بالمشروع بوجود مكتب استقبال ومعالجة الشكاوى وقوالب التواصل التي يمكنهم استخدامها لإصدار شكواهم من خلالها. كما سيتم إعلام الأشخاص المتأثرين بالمشروع ببيانات التواصل مع الشكاوى وإجراءات حلها.

ب. قنوات استقبال الشكاوى

- سيتم توفير قنوات الاتصال التالية لربط الأشخاص المتأثرين بالمشروع مع مسؤول معالجة الشكاوى لتمكينهم من التعبير عن شكاوىهم:
  - أرقام هاتف وجوال
  - رقم فاكس
  - عنوان بريد إلكتروني
  - صفحة فيسبوك خاصة
  - لقاء وجهاً لوجه مع مسؤول معالجة الشكاوى في مكتب استقبال ومعالجة الشكاوى.

وسيتم نشر قنوات وأيابات التواصل مع مكتب الشكاوى ولجنة معالجة الشكاوى عبر وسائل الإعلام المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي، والمؤسسات الأهلية، وبعض المراكز التجارية، ومكاتب القيادات المجتمعية.
ت. مستويات تقصيد الشكاوى

ينبغى السماح للأفراد أو الجماعات المتضررة بتصعيد شكاويهم إلى مستويات أعلى من المسؤولية إذا لم يكونوا راضين عن القرارات المترتبة علىمنعالجة الشكاوى المقدمة تبدأ على مستوى المشروع كبديل للأنظمة الرسمية الأخرى التي تشمل المحاكم المدنية. لذلك، يكون نظام معالجة الشكاوى من ثلاثة مستويات للمشترك:

- المستوى 3: المحاكم.

ففي حال لم يكن الأفراد أو الجماعات المتضررة راضين عن أية معالجة الشكاوى على مستوى المشروع (مستوى 1 والمستوى 2)، فيحق لهم التصعيد إلى مستوى الهيئات الرسمية الأخرى التي تصل إلى المحاكم المدنية التي تعتبر المستوى 3. وتتكون لجنة معالجة الشكاوى، والتي سيكون مقرها في المقر الرئيسي لسلطة المياه في مدينة غزة، من عد من الأفراد على النحو التالي:

- رئيس وحدة دعم إدارة المشاريع في سلطة المياه
- مسؤول معالجة الشكاوى
- ممثل عن الجهات الحكومية ذات العلاقة (مثل: سلطة الأراضي، البلدية)
- خبير محايد خارجي ذو صلة بموضوع الشكوى

ث. آلية التعامل مع الشكاوى

الخطوات الرئيسية لإجراءات معالجة الشكاوى هي:

1. استقبال وتسجيل الشكوى.
2. تنخل / فحص وتقييم الشكوى.
3. اتخاذ القرار وتحديد الرد على الشكوى.
4. إرسال القرار لصاحب الشكوى.
5. متابعة وتقييم النتائج.

فيما يلي شرح لهذه الخطوات:

1. استقبال وتسجيل الشكوى:

- يجب أن تقوم運用 معالجة الشكاوى من خلال إحدى النشاط المذكورة أعلاه في سجل الشكاوى.
- تبدأ عملية التسجيل بملء "نموذج الشكوى" الذي يحتوي على المعلومات الشخصية لصاحب الشكوى، وتاريخ وفترة الشكوى، ووصف الشكوى، وعلاقة الشكوى وصاحب الشكوى بالمشروع، ومطالب صاحب الشكوى بناء المشكلة. أما الخطوة التالية فهي تسجيل المعلومات من "نموذج الشكوى" في نظام قاعدة بيانات "سجل الشكاوى" (مثل excel و و برامج مطورة خاصة).

2. تنخل وتفحص الشكوى:

- يقوم مسؤول معالجة الشكوى ب"تنخل/فحص" الشكوى من حيث "الأهلية". وتشمل أبرز معايير الأهلية ما يلي:

  - الشكوى مرتبطة بالمشروع.
  - صاحب الشكوى لديه ملف.
  - تندرج قضية الشكوى ضمن نطاق القضايا التي يسمح لأية معالجة الشكوى بمعالجتها.

وفي حال تم رفض الشكوى لعدم أهليتها، يجب إبلاغ صاحب الشكوى بالقرار وأسباب الرفض. حيث سيتم التواصل مع صاحب الشكوى قبل إبلاغه بقرار الرفض لتأكد من أن البيانات الموجودة في "نموذج الشكوى" الذي قدمه كاملاً ودقيقة. فإذا كانت البيانات المقدمة صحيحة ولم يكن هناك بيانات جديدة، يتم إخطار صاحب الشكوى بقرار الرفض. أما في حال
كانت الشكوى مؤهلة، فيجب إشعار صاحب الشكوى بذلك، ويبقى الشروع بمراجعة الشكوى بدءًا بالتقييم. أثناء التقييم، يجب على مسؤول معالجة الشكوى (أو الشخص الذي يقوم بتلك التمثيل) أن يقوم بجمع معلومات حول القضية والمسائل الرئيسية والمعلومات للمباعدة في تحديد إمكانية وكيفية حل الشكوى.

يجب أن يتم الفحص في غضون 3 أيام، والتقريب في غضون 10 أيام من تاريخ تعبئة نموذج الشكوى. كما يجب إبلاغ صاحب الشكوى بقرار الرفض بسبب عدم الأهلية خلال 5 أيام من تاريخ التقدم بالشكوى وتعبئة النموذج.

3. اتخاذ القرار وتحديد السبب على الشكوى

يجب على مسؤول معالجة الشكاوى إجابة الشكوى إلى الشخص المعني في مواقع المشروع أو في المواقع الرسمية ذات الصلة بالمشروع. ومن ثم، وبعد تقييم الردود، في جميع الحقائق التي تم جمعها وبناءً على التقييم الواضح في الخطوة السابقة، يقوم مسؤول معالجة الشكوى بصياغة رد على صاحب الشكوى يحتوي على القرار المتخذ بشأن القرار. يجب صياغة الرد في غضون 15 يومًا من تاريخ التقدم بالشكوى وتعبئة النموذج.

4. إصلاح الرد إلى صاحب الشكوى

يجب إبلاغ صاحب الشكوى بالقرار بالطريقة المناسبة باستخدام معلومات الاتصال الخاصة به الموجودة في قاعدة بيانات "سجل الشكاوى". ويتطلب أن يتم التواصل بشكل فوري بعد اتخاذ القرار وصياغة الرد. متابعة وتقييم النتائج

5. متابعة وتقييم النتائج

أيًا كان القرار، يجب متابعته من أجل معرفة رد الفعل على القرار وتحديد ما إذا كانت المشكلة قد تم إغلاقها أم لا. إذا قيل صاحب الشكوى بالقرار، ينبغي أن يتم تسويه وإغلاق القضية، أما في حال عدم قبوله للرد، فبإمكان صاحب الشكوى أن يستأنف الشكوى بالتوجه إلى المستوى 2 (أي إلى لجنة معالجة الشكوى) والمستوى 3 (المحاكم المدنية).

سيتم تسجيل جميع الشكاوى والمراسلات التي يتم استقبالها لدى مسؤول معالجة الشكوى. كما سيتم متابعة كافة الإجراءات والردود التي تم اتخاذها في كل حالة وإخراجها. حيث تعتبر الإدارة السلبية والرسائل الداخلية للشكاوى المقدمة من أسباب العلاقة لضمان شفافية وجودة الامكانيات التي تتوفر لها الموارد، مما تسهل عملية قصراع للجهات ذات العلاقة بشأن حل الشكاوى وجعلها. يوضح الشكل 3.5 آلية معالجة الشكاوى التي تقوم بتقديم نتيجةً إلغاءها لهذا المشروع.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

الشكل 5-3: آلية معالجة الشكاوى في المشروع

لا

نعم

استقبال وتسجيل الشكوى في مكتب الشكوى

فحص الأهلية من قبل مسؤول معالجة الشكوى - 3 أيام

نش在未来 - 10 أيام

القرار وتحديد الرد

- 15 يوم

إيصال الرد لصاحب الشكوى

قبول صاحب الشكوى للرد؟

الوصول إلى اتفاق واغلاق الحالة

الحالة

لا

الاحكام إلى غرفة معالجة الشكوى

إعادة تقييم الشكوى

- 10 أيام

القرار وتحديد الرد

- 15 يوم

إيصال الرد لصاحب الشكوى

قبول صاحب الشكوى للرد؟

الوصول إلى اتفاق واغلاق الحالة

يمكن لصاحب الشكوى اللجوء إلى المحكمة
5.3 المراقبة والتقييم

يعد عنصر المراقبة والتقييم من أهم مكونات خطة إعادة التوطين بحسب متطلبات البنك الدولي، ويهدف إلى ما يلي:

- رصد الأوضاع المختلفة أو الصعوبات الناتجة عن عملية التنفيذ، ومراقبة مدى امتثال التنفيذ للأهداف والأساليب المحددة في خطة إعادة التوطين.
- التأكد من استكمال تنفيذ أنشطة المشروع بشكل فعال مع جدولة وموازنة الوقت، وتقييم الإثراء المتواضع وقيمة الأجل لإعادة توطين على سبيل الرزق للأشخاص المضررين، وعلى البيئة والقدرات المحلية والتنمية الاقتصادية.
- التركيز على قضيَّة الفئات الصغرى أثناء تنفيذ كافة الأنشطة المتعلقة بالمراقبة والرصد والتقييم.
- توزيع البنك الدولي (الأجهزة المتخصصة) لتنفيذ الشروط الإحصائية حول تنفيذ خطة إعادة التوطين وتحديد المشكلات والنجاحات في أقل وقت ممكن للسماح بتعديل ترتيبات التنفيذ في الوقت المناسب.

وتتضمن أنشطة مراقبة خطة إعادة التوطين إلى قسمين رئيسيين هما: مراقبة الأداء (المراقبة الداخلية)، و مراجعة الإنجاز (المراقبة الخارجية) كما هو موضح فيما يلي.

5.3.1 مراقبة الأداء (المراقبة الداخلية)

لمستشارة مراقبة الأداء من قبل سلطة المياه الفلسطينية من خلال وحدة تنسيق خطة إعادة التوطين والمذكورة في قسم الترتيبات المؤسسية في تقرير خطة إعادة التوطين هذا. ستستند عملية المراقبة هذه إلى خطة تنفيذ إعادة التوطين وستتحقق من إحراز تقدم مادي في تنفيذ الأنشطة المطلوبة. حيث ينبغي تقديم تقارير سردية عن التقدم المحرز كل شهرين. ومقياس الأداء الرئيسي التي سيتم فحصها هي:

- قيادة اللقاءات المجتمعية
- إتمام التعديلات وكافة التغييرات والدراسات الاجتماعية والاقتصادية
- وجود آلية جيدة لتعليم الشكاوى
- سرعة التعويضات
- بدء أنشطة إعادة الدخول وتحسينه
- تحسين تقارير المراقبة وتحسينه

كما أن أهم المؤشرات التي سيتم مراقبتها بشكل دوري في المشروع الحالي (مشروع الأعمال المصاحبة- المرحلة الأولى) هي ما يلي:

1. صرف التعويضات للفئات المختلفة من الأشخاص المتضررين في المشروع، وفقاً لسياسة التعويض الموضحة في خطة إعادة التوطين، ولا سيما أصحاب الأراضي المضررين في سوق خانيونس ومالك إحدى الأراضي الخاصة لتعويضه عن أضرار الزروان الموجودة في الأرض المصادرة.
2. إجراءات تسليم الأراضي الجديدة ل أصحاب الأراضي الخاصة الذين تمت مصادرة أراضيهم.
3. إجراءات تسريع المراقبة الافتراضية وفقاً لأحكام التشريع.
4. الالتزام بإجراءات التخليت مع الشكاوى والقضايا العالقة التي تتطلب اهتمام إدارة المشروع وإمكانية الوصول المتساوي لجميع الأفراد لها.
5. تنسيق وإنشاء أنشطة إعادة التوطين و إبرام عقود الأعمال الإنسانية.

5.3.2 مراجعة الإنجاز (المراقبة الخارجية)

وفقاً للبنك الدولي، فإنه يجب تعبيد خبير استشاري خارجي مستقل للمراقبة والتقييم من قبل سلطة المياه الفلسطينية لمراقبة تنفيذ خطة إعادة التوطين. ويجب أن بدأ هذا الاستشاري عمله بمجرد اعتماد النسخة المحدثة والمقدمة من خطة إعادة
التوطين وسيقوم بتقديم تقرير التحقق بعد الانتهاء من تجميعه. الأساس المستندي وراء التعاون مع استشاري خارجي هو ضمان تحقيق الهدف العام لخطة إعادة التوطين بطريقة عادلة وشفافة. بالإضافة إلى مراجعة القضايا التي يغطيها التقرير المرجعي للمراجعة الداخلية، كما يقوم الاستشاري الخارجي أيضًا بدراسة وتقديم ما يلي:

- كفاءة وفعالية الجهات القائمة على تنفيذ خطة إعادة التوطين
- مدى كفاءة التعويضات المقدمة للجهات ذات العلاقة
- القدرة على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً من بين الأشخاص المتآثرين بالمشروع
- التشاور والنشر العلني لخطة إعادة التوطين
- فاعلية آلية معالجة الشكاوى.

5.3.2 التقييم

يهدف التقييم إلى التأكد من الالتزام بالسياسات الفلسطينية وسياسات البنك الدولي على حد سواء، وتقديم الملاحظات اللازمة لتعديل التوجهات الاستراتيجية. بالتالي فإن عملية التقييم تمتلك الأهداف التالية:

- تقييم مدى انتظام أنشطة إعادة التوطين للأهداف والأساليب المحددة في خطة إعادة التوطين هذه.
- تقييم مدى انتظام أنشطة إعادة التوطين للقوانين واللوائح وسياسات الحماية المذكورة سابقاً.
- تقييم أثر إعادة التوطين على معدلات الدخل ومستوى المعيشة، مع التركيز على الأشخاص الأكثر فقرًا والفئات الأكثر ضعفاً.
- تحديد الإجراءات اللازمة لزيادة الآثار الإيجابية للمشروع وتخفيض آثاره السلبية المحتملة.

سيكون تقييم أنشطة إعادة التوطين جزءًا من أنشطة التقييم والمراجعة التي تستهدف المشروع ككل.
5.4 الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات

يتولى هذا القسم من التقرير دور المسئول المتعلق بتنفيذ خطة إعادة التوطين، إضافة إلى الأنشطة المتعلقة بتطوير قدرات عدد من المؤسسات.

الترتيبات المؤسسية

5.4.1

هذا القسم يحدد الهيئات المسؤولة بشكل أساسي عن تنفيذ خطة إعادة التوطين. يتضمن جدول 5-4 مسؤوليات الجهات المختلفة في تنفيذ خطة إعادة التوطين.

<table>
<thead>
<tr>
<th>السلطة/المؤسسة</th>
<th>المسؤوليات خلال إعداد خطة إعادة التوطين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>سلطة المياه الفلسطينية</td>
<td>تحديد ووصف الأراضي التي تحتاجها المشروع، التواصل مع الجهات الحكومية الأخرى، إعداد خطة إعادة التوطين بالتعاون مع استشاري خارجي، تطبيق اليات تجنب تقليل إعادة التوطين القسري إلى أقصى حد، اقتراح أفضل الاستراتيجيات للتيار مع المجتمع</td>
</tr>
<tr>
<td>بلديات البريج والزوايدة والقرارة وخانيونس</td>
<td>تجهيز المستندات الفنية المتعلقة بأراضي المشروع، تسهيل عملية التشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في سوق خانيونس، وتغفي المستندات التي تتبع الوضع القانوني للأشخاص</td>
</tr>
<tr>
<td>وزارة الحكم المحلي</td>
<td>الاعتماد النهائي لمثلية الأرض التي سيتم استملاكها وتصديكها للمشروع، تحديد الأشخاص المتأثرين من أصحاب الأرض، تعزيزهم بحقوقهم</td>
</tr>
<tr>
<td>السلطة الفلسطينية للأراضي الفلسطينية</td>
<td>تحديد ووصف الأراضي التي تهم العامة والأشخاص المتاهلون بالمشروع، فيما يتعلق بأي شكوى قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ</td>
</tr>
<tr>
<td>التواصل المباشر مع الأشخاص المتاهلون بالمشروع، بشكل مفرد أو بشكل جماعي</td>
<td>اقتراح أراضي مبنية لملكيات الأرض المصادرة</td>
</tr>
<tr>
<td>إصدار قرار مصادرة الأرض المركبة</td>
<td>الموافقة التأهيلية على قرار استهلاك الأرض الخاصة بالمشروع</td>
</tr>
<tr>
<td>تسوية الأشجار للتقليم والتعويض</td>
<td>خلال المفاوضات والشكوى</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ويضيف جدول 5-4 مسؤوليات كل من هذه الجهات في تنفيذ خطة إعادة التوطين.
## جدول 5-4: مسؤوليات الجهات المختلفة في تنفيذ خطة إعادة التوطين

<table>
<thead>
<tr>
<th>المسؤوليات</th>
<th>السلطة/المؤسسة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تنشأ أثناء عملية التنفيذ.</td>
<td>(عبر: وحدة دعم إدارة المشاريع، ووحدة تنفيذ خطة إعادة التوطين)</td>
</tr>
<tr>
<td>التواصل المباشر مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع، بشكل منفرد أو بشكل جماعي.</td>
<td>السلطة الأراضي الفلسطينية</td>
</tr>
<tr>
<td>توثيق كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك تقارير تفتيشية عن حالة المشروع.</td>
<td>البلدية خانيونس</td>
</tr>
<tr>
<td>وسكوك مسؤول عمال الشكاوى في حالة تنفيذ خطة إعادة التوطين مسؤولًا عن هذا النشاط.</td>
<td>المشاركة في عملية المفاوضات والشكاوى المتعلقة بالأراضي المصادرة</td>
</tr>
<tr>
<td>متابعة جميع المسائل المتعلقة بالأشخاص المتأثرين بالمشروع فيما يتعلق بأي شكاوى قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ.</td>
<td>المشاركة في عملية المفاوضات والشكاوى المتعلقة بخسارة الدخل في سوق خانيونس</td>
</tr>
<tr>
<td>التواصل مع المجتمع (على صعيد يومي).</td>
<td>متابعة جميع المسائل المتعلقة بالأشخاص المتأثرين بالمشروع فيما يتعلق بأي شكاوى قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ.</td>
</tr>
<tr>
<td>التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.</td>
<td>متابعة جميع المسائل المتعلقة بالأشخاص المتأثرين بالمشروع فيما يتعلق بأي شكاوى قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ.</td>
</tr>
<tr>
<td>تتقدم تقييم التعويض.</td>
<td>سلطة المياه الفلسطينية</td>
</tr>
<tr>
<td>البك والفصل في الشكاوى المقدمة.</td>
<td>مراقبة إجراءات تنفيذ خطة إعادة التوطين</td>
</tr>
<tr>
<td>التفاوض مع أصحاب الأراضي وتقديم عرض نهائي.</td>
<td>مراقبة إجراءات تنفيذ خطة إعادة التوطين</td>
</tr>
<tr>
<td>توظيف واعادة حزم التعويضات.</td>
<td>مؤشر مراقبة خارجي</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل في دعاوى الاستئناف المقدمة للمحكمة ضد قيم تعويض استملاك الأراضي (إن وجد).</td>
<td>تقييم ومؤشر مراقبة تنفيذ خطة إعادة التوطين</td>
</tr>
<tr>
<td>إقرار إتفاقية التعويض بما يتوافق مع خطة إعادة التوطين.</td>
<td>سلطة المياه الفلسطينية</td>
</tr>
<tr>
<td>جمع الشكاوى المقدمة من قبل الأشخاص المتأثرين بالمشروع وتوثيقها وتقدم تقرير بها للبنك الدولي.</td>
<td>مراقبة إجراءات تنفيذ خطة إعادة التوطين</td>
</tr>
<tr>
<td>التفاوض مع أصحاب الأراضي وتقديم عرض نهائي.</td>
<td>مراقبة إجراءات تنفيذ خطة إعادة التوطين</td>
</tr>
<tr>
<td>توقيع واعادة حزم التعويضات.</td>
<td>مؤشر مراقبة خارجي</td>
</tr>
</tbody>
</table>

### 5.4.2 بناء الأقراد

يشير تقييم احتياجات القدرات المؤسسات الرئيسية المشاركة في تنفيذ خطة إعادة التوطين إلى أنه بينما توافق إمكانية واضحة لدى الكيانات الفلسطينية في الأمور الرئيسية لإعداد وتنفيذ خطة إعادة التوطين (إجراء التعداد، تحديد الآثار السلبية، إجراء المشاورات، إلخ)، لا يزال هناك مجال لمعرفة الأمور المتعلقة بصيرمة البنك الدولي التقنية، بما في ذلك التأكد من أنه عندما تكون هناك فجوة واضحة بين المعايير التقنية، فإنه يتم اتباع مبادئ OP 4.12. حيث أنه من المفترض أن يتم بناء قدرات هذه المؤسسات من خلال تدريب وصولاً إلى معايير سياسة البنك الدولي في منافذ التطوير الفنية، وذلك ببيانات المراقبة والمتابعة (انظر جدول 5-3).

<table>
<thead>
<tr>
<th>العدد والتاريخ</th>
<th>أهداف التعليم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تطبيق شركة المياة/وحدة</td>
<td>عرض نظري لمدة</td>
</tr>
<tr>
<td>دعم شركة المياة/وحدة</td>
<td>يوم واحد</td>
</tr>
<tr>
<td>تنفيذ خطة إعادة التوطن، بالإضافة للقوانين العامة.</td>
<td>قبل شهر من بدء</td>
</tr>
<tr>
<td>ممثل عن وزارة الحكم المحلي.</td>
<td>أعمال الإنشاء الخاصة</td>
</tr>
<tr>
<td>ممثل عن كل بلدية ذات صلة.</td>
<td>مشروع الأعمال المصاحب للمرحلة الأولى.</td>
</tr>
<tr>
<td>ظهور شكل من شكل في برنامج تعمل عامة.</td>
<td>ممثل عن كل بلدية ذات صلة.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الوحدة التنفيذية</th>
<th>سياسته البنك الدولي في الموقع</th>
<th>تقييم قدر الإنتاج والواعية للموارد المصرفية.</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مراقبة إجراءات تنفيذ خطة إعادة التوطن.</td>
<td>سياسة البنك الدولي في الموقع</td>
<td>تقييم قدر الإنتاج والواعية للموارد المصرفية.</td>
</tr>
<tr>
<td>مراقبة إجراءات تنفيذ خطة إعادة التوطن.</td>
<td>سياسة البنك الدولي في الموقع</td>
<td>تقييم قدر الإنتاج والواعية للموارد المصرفية.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**جدول 5-3: الأنشطة المقترحة لبناء القدرات**

<table>
<thead>
<tr>
<th>الكلفة</th>
<th>المدربون المفترضون</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1,500 دولار أمريكي</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

**جدول 5-4: المعرفة المطلوبة**

- صلاة السلم}
- عرض نظري لمدة يوم واحد}
- تنصيب حالة إعادة التوطن، بالإضافة للقوانين العامة.
- ممثل عن وزارة الحكم المحلي.
- ممثل عن كل بلدية ذات صلة.
## جدول 5.5: الأنشطة المقترحة لبناء القدرات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الوحدة التدريبية</th>
<th>المهام</th>
<th>المهارات</th>
<th>التكلفة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مهارات تسجيل وتعبئة وتوثيق الشكاوى</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>عرض جزء من إدارة الشكاوى: Program Base databases to record and retrieve.</td>
<td>1,000 دولار أمريكي</td>
</tr>
<tr>
<td>مهارات التعامل مع الشكاوى</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>عرض جزء من إدارة الشكاوى: التشفير والصيانة.</td>
<td>1,000 دولار أمريكي</td>
</tr>
<tr>
<td>المراقبة والتقييم</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>عرض جزء من إدارة الشكاوى: بتقديم إجراءات مثل إجراءات الشكاوى.</td>
<td>1,000 دولار أمريكي</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>المدربون المفترضون</th>
<th>المدة والتاريخ</th>
<th>الأهداف التدريبية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>طاقم سلطة المياه/وحدة دعم إدارة المشاريع/وحدة تنسيق خطة إعادة التوطين</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>تحصل على فهم كامل بما يتعلق بإجراءات التوثيق.</td>
</tr>
<tr>
<td>الممثل عن وزارة الحكم المحلي</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>تعلم كيفية استخدام Program Base databases to record and retrieve.</td>
</tr>
<tr>
<td>الممثل عن كل بلدية ذات صلة</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>استرجاعها.</td>
</tr>
<tr>
<td>الممثل عن سلطة الأراضي</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>تعلم إجراءات تقييم الشكاوى من حيث &quot;الأهلية&quot;.</td>
</tr>
<tr>
<td>طاقم سلطة المياه/وحدة دعم إدارة المشاريع/وحدة تنسيق خطة إعادة التوطين بالإضافة للعلاقات العامة</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>تعلم إجراءات صياغة الرد على أصحاب الشكاوى.</td>
</tr>
<tr>
<td>الممثل عن كل بلدية ذات صلة</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>تعلم مهارات إرسال القرار لصاحب الشكاوى.</td>
</tr>
<tr>
<td>الممثل عن سلطة الأراضي</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>طاقم سلطة المياه/وحدة دعم إدارة المشاريع/وحدة تنسيق خطة إعادة التوطين بالإضافة للعلاقات العامة</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>تعلم إجراءات متتابعة للشكاوى بعد تنفيذ إعادة التوطين.</td>
</tr>
<tr>
<td>الممثل عن كل بلدية ذات صلة</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>تعلم المهارات المتعلقة بتقديم إجراءات مثل إجراءات الشكاوى.</td>
</tr>
<tr>
<td>الممثل عن سلطة الأراضي</td>
<td>عرض نظري لمدة يوم واحد تدريب عملي لمدة يوم واحد</td>
<td>معالجة الشكاوى.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
5.5 التكلفة والميزانية والجدول الزمني

يناقش هذا القسم التقرير التكلفة والميزانية التقديرية لتنفيذ خطة إعادة التوطين، بالإضافة إلى الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة المختلفة لخطة إعادة التوطين.

5.5.1 التكلفة والميزانية

تبلغ الميزانية التقديرية لتنفيذ خطة إعادة التوطين الخاصة بالمرحلة الأولى من مشروع الأعمال المصاحبة حوالي 589,980 دولار أمريكي، حيث تشكل التعويضات الخاصة بالأراضي المصادرة ما قيمته 459,818 دولار أمريكي من الميزانية الكلية، وستتم تغطية هذه التكلفة من قبل سلطة الأراضي الفلسطينية على أساس مبادلة أرض، أي تعويضات تدفع لأصحاب الأراضي، أما التكاليف الأخرى (المراقبة، الرواتب، الطوارئ) والتي تقدر بحوالي 130,162 دولار أمريكي فمن المتوقع أن تتم تعبيتها ضمن ميزانية المشروع الحالي (مشروع الأعمال المصاحبة المرحلة الأولى) بحيث يتم تخصيص بند واضح لغطية هذه التكاليف ضمن المستندات المالية الخاصة بالمشروع.

جدول 5-6: الميزانية التقديرية لخطة إعادة التوطين

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم البند</th>
<th>التكلفة التقديرية ** (دولار أمريكي)</th>
<th>جهة التمويل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>التعويض الخاص بالאדاراة الأرضي</td>
<td>سلطة الأراضي - مبادلة أراضي</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>التعويض الخاص بالأشجار التي سيتم إزالتها</td>
<td>سلطة المياه - ميزانية المشروع</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>التعرفة الخاصة بخسارة مصدر الدخل</td>
<td>سلطة المياه - ميزانية المشروع</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>راتب مسؤول مراجعة الشكاوى ومصاريف المكتب</td>
<td>سلطة المياه - ميزانية المشروع</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>المقيّم / المراقب الخارجي لتنفيذ خطة إعادة التوطين</td>
<td>سلطة المياه - ميزانية المشروع</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>بانة فواتن</td>
<td>سلطة المياه - ميزانية المشروع</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>طوارئ</td>
<td>سلطة المياه - ميزانية المشروع</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الميزانية الكلية</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

**: يوضح الملحق رقم 4 تفصيل التكلفة التقديرية بناء على آلية التقييم.

5.5.2 الجدول الزمني لتنفيذ خطة إعادة التوطين

يوضح جدول 5-7 الجدول الزمني لخطة إعادة التوطين تحت ثلاثة عناوين رئيسية:

1. إعداد خطة إعادة التوطين
2. تنفيذ خطة إعادة التوطين
3. مراقبة وتقييم خطة إعادة التوطين

حيث يربط الجدول تنفيذ أنشطة خطة إعادة التوطين بالأعمال الإنشائية لمكونات المشروع كإنشاء الخزانات والخدمات المرفقة.

كما هو واضح في الجدول 5-7، فقد بدأت عملية إعداد خطة إعادة التوطين في 24 فبراير ومن المتوقع أن يتم الموافقة عليها من قبل البنك الدولي بحلول منتصف يوليو، ويتم الانتهاء منها بحلول نهاية يوليو. أما تنفيذ الخطة فسيستغرق خمسة أشهر اعتبارًا من 1 أغسطس، ويتنتهي بحلول 31 ديسمبر.

حيث سيتم الانتهاء من توزيع التعويضات للمتأثرين من أصحاب الأعمال التجارية في سوق خان يونس في 15 أكتوبر، أي قبل أسبوعين من بداية أعمال إنشاء الخزانات والخدمات. ويتوجب علاجم في ذلك في مخصصات الأعمال التجارية داخل منطقة السوق، والتي ستبدأ في 1 نوفمبر. أما تسليم الأرضي النهائية لاقتصادات الأراضي الثلاثة التي تم مشروعها والتي ستتم أيضًا إنشاء ثلاثة خزانات وتعويض الأشجار التي سيتم
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة

المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

ازالتها في إحدى هذه الأراضي فمن المفترض أن يتم الانتهاء منه في 30 أغسطس، أي قبل أسبوعين كذلك من بداية أعمال إنشاء الخزانات على هذه الأراضي.

ستجري عملية المراقبة بالتوالي مع تنفيذ خطة إعادة التوطين وستستمر في الفترة ما بين 1 أغسطس وحتى 31 ديسمبر، على أن يتم تسليم تقرير كل شهرين، بمجموع ثلاثة تقارير سنوي في التواريخ الموضحة في الجدول الزمني. أما التقييم النهائي لتنفيذ خطة إعادة التوطين فسوف يتم مع الانتهاء من تنفيذ الخطة في الفترة الواقعة بين 1 أكتوبر و31 ديسمبر، حيث سيقوم المقيم الخارجي بتسليم تقرير تقييم نهائي.
<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>النشاط</th>
<th>المدة</th>
<th>فبراير</th>
<th>مارس</th>
<th>أبريل</th>
<th>مايو</th>
<th>يونيو</th>
<th>يوليو</th>
<th>أغسطس</th>
<th>سبتمبر</th>
<th>أكتوبر</th>
<th>نوفمبر</th>
<th>ديسمبر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1.</td>
<td>إعداد خطة إعادة التوطين</td>
<td>24/2-15/3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2.</td>
<td>إعداد النشاط الأول</td>
<td>24/2-13/3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3.</td>
<td>إعداد النشاط الثاني</td>
<td>24/2-30/3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>4.</td>
<td>تقييم الآثار والتعويضات</td>
<td>1/3-13/3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>5.</td>
<td>تشكيك الشكاوى</td>
<td>1/3-13/3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>6.</td>
<td>إجراء التعداد والمسح الخاص بالمشروع</td>
<td>24/2-13/3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>7.</td>
<td>فحص الشكاوى</td>
<td>13/3-20/3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>8.</td>
<td>مراجعة البنك الدولي للخطة والموافقة عليها</td>
<td>31/3-8/7</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>9.</td>
<td>نشر تقرير خطة إعادة التوطين للعامة</td>
<td>30/7</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>10.</td>
<td>تشغيل خطة إعادة التوطين</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

** تنفيذ خطة إعادة التوطنين **

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>النشاط</th>
<th>المدة</th>
<th>فبراير</th>
<th>مارس</th>
<th>أبريل</th>
<th>مايو</th>
<th>يونيو</th>
<th>يوليو</th>
<th>أغسطس</th>
<th>سبتمبر</th>
<th>أكتوبر</th>
<th>نوفمبر</th>
<th>ديسمبر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1.</td>
<td>إعداد النشاط الثاني</td>
<td>1/8-31/12</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2.</td>
<td>إعداد النشاط الثالث</td>
<td>1/8</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3.</td>
<td>إعداد النشاط الرابع</td>
<td>1/8-31/12</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>4.</td>
<td>إعداد النشاط الخامس</td>
<td>1/8-15/10</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>5.</td>
<td>إعداد النشاط السادس</td>
<td>31/1281/</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>6.</td>
<td>إعداد النشاط السابع</td>
<td>1/8-30/8</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>7.</td>
<td>إعداد النشاط الثامن</td>
<td>15/9-15/10</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>8.</td>
<td>إعداد النشاط التاسع</td>
<td>1/11</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

** مراقبة وتقييم خطة إعادة التوطنين **

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>النشاط</th>
<th>المدة</th>
<th>فبراير</th>
<th>مارس</th>
<th>أبريل</th>
<th>مايو</th>
<th>يونيو</th>
<th>يوليو</th>
<th>أغسطس</th>
<th>سبتمبر</th>
<th>أكتوبر</th>
<th>نوفمبر</th>
<th>ديسمبر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1.</td>
<td>إعادة التفاهم والتفاهم مع业主</td>
<td>1/7-31/12</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2.</td>
<td>إعادة التفاهم مع استثناء业主</td>
<td>1/10-31/12</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
6. التدقيق على المرافق المصاحبة للمشروع

يتناول هذا القسم من التقرير الإجراءات التي تم اتباعها لتدقيق مرافق المشروع وحمايتها المطلوبة لتمكين الجنوب ودير البلح قصيرة المدى وصغيرة الحجم، في ضوء سياسة البن الدولي. كما يوضح نتائج عملية التدقيق التي تم تنفيذها.

6.1 جمع البيانات

تم إجراء عملية مكثفة لجمع المعلومات. حيث تم مراجعة كافة المستندات الرسمية المتعلقة بالأراضي بالإضافة إلى التقارير المختلفة، كما تم التواصل مع الجهات ذات العلاقة. حيث تم الحصول على المعلومات المطلوبة كما تم تسجيل كافة النقاط والمخاوف والملاحظات المتعلقة بالمشروع والتي أثيرت من قبل الجهات التي تم التواصل معها فيما يلي أهم المستندات التي تم مراجعتها وأبرز المعلومات الموجبة في كل منها:

- وثائق استملاك الأرض الخاصة بمحطة تحلية الجنوب قصيرة المدى وصغيرة الحجم

الأرض بمساحة 80 دونم هي أرض حكومية تم تخصيصها لصالح إنشاء محطة تحلية الجنوب من قبل السلطة الفلسطينية بتاريخ 5 أبريل 2012. يوضح شكل 6-1 مستند التخصيص الخاص بهذه الأرض، كما يمكن الإطلاع على قرار التخصيص الصادر عن مجلس الوزراء في الملحق رقم 6 (أ).

- وثائق استملاك الأرض الخاصة بمحطة تحلية دير البلح قصيرة المدى وصغيرة الحجم

الأرض بمساحة 10 دونم هي أرض حكومية تم تخصيصها لصالح إنشاء محطة تحلية دير البلح، بمساحة مستقبلية تبلغ 20 مليون متر مكعب يوم، من قبل وزارة الإسكان بتاريخ 4 يونيو 2000. يوضح شكل 6-2 مستند التخصيص الخاص بهذه الأرض، كما يمكن الإطلاع على قرار التخصيص الصادر عن مجلس الوزراء في الملحق رقم 6 (أ).
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة - المرحلة الأولى

تقرير خطة إعادة التوطين

الشكل 6-2: مستند تخصيص أرض محطة تحلية دير البلح (وزارة الأشغال، 2000)

- تقرير تقييم الأثر البيئي الخاص بمحطة تحلية الجنوب قصيرة المدى وصغيرة الحجم (2013)

يوجد عدد من عائلات البدو على الحدود الشرقية للموقع المخصص للمرحلة الأولى من المحطة بسعة 6,000 متر مكعب يوم. لذا يمناطق التقرير هذه النقطة بمزيد من التفصيل، حيث أن هذه العائلات البدوية لم تكن متواجدة ضمن حدود الموقع المخصص للمحطة.

- خطة إعادة توطين مختصرة خاصة بمشروع محطة التحلية المركزية (2014)

تم إعداد خطة إعادة توطين مختصرة في ضوء المعايير رقم 6 من معايير بنك الاستثمار الأوروبي لتناول قضية إعادة التوطين العائلات البدوية الموجودة ضمن الحدود المخصصة لمحطة التحلية المركزية (موقع محطة تحلية الجنوب). وقد تم إعداد الخطة وفق تقييم منهجي متعدد التخصصات، باتباع متطلبات وتوجيهات المعيار السادس لبنك الاستثمار الأوروبي، والتي يتوقف مع متطلبات سياسة البنك الدولي التنفيذية OP 4.12.

حسب خطة إعادة التوطين المختصرة هذه فإن عشرة عائلات من البدو الرحل كانت تتواجد المنطقة بشكل غير قانوني، وقد تم تحديد هذه العائلات العشر على أنهم الأشخاص المتآثرين بشكل أساسي نتيجة لاستملاك الأرض والتهجير السكاني أو الاقتصادي، حيث أن 9 من بين هذه العائلات كانت تسكن في المنطقة (بشكل ثابت أو مؤقت) بينما بقي واحد كانت يستخدم الأرض للرعى. ومن بين البيوت النشطة هناك ستة بيوت بسيطة مصنوعة من الأشجار وسلاوق النخيل والزجاج، بينما واحدة كانت بسيطة مصنوعة من الأشجار وسلاوق النخيل والزجاج، وبيت واحد يسكن في مبنى إسمنتي، أما العائلتين المتبقيتين فكانتا بسيطة مصنوعة من الأشجار وسلاوق النخيل والزجاج.


أما العائلات الست التي كانت تمثل بيوتاً بسيطة فقد استحوذت الحصول على أرض بديلة (150 متر مربع) لكل منهم، أما صاحب البيت الإسمنتي فقد سمح له بالبقاء في المنطقة، حيث أنه قريب جدا من حدود الموقع ولم يتسبب وجوده بشكلة.
برنامج التحلية المركزية في قطاع غزة: الأعمال المصاحبة
-
المرحلة الأولى
تقرير خطة إعادة التوطين

6.1 تقرير تقييم الأثر البيئي الخاص بتوسيع محطة تحلية دير البلح وملحقاتها (2016)

تتطلب توسيع محطة تحلية دير البلح (السعة 3,400 متر مكعب/يوم) ضم حدود الموقع الأصلي المخصص لمحطة التحلية الحالية (حوالي 2 دونم من الموقع الكامل) والملمكمة من قبل سلطة المياه وتحال 2,600 متر مكعب/يوم

استخدام الأراضي في المنطقة المحيطة بالموقع هو مناطق مفتوحة وأراض زراعية مع وجود بعض المباني السكنية في أطراف الغرب. كما أُخذ الموقع مطلاص وأراض زراعية وبدنا نخيل.

وقد تم التحقق من البيانات التي تم جمعها عن المواقع الخاصة بمحطتي التحلية من خلال الزيارات الميدانية التي تم تنفيذها بتاريخ 25 فبراير 2019. حيث أكدت البيانات أن موقع محطة تحلية دير البلح يقع في منطقة "سخنة" لم يكن يومًا تحتوي على سكان أو تستخدم كمصدر زراعي لأي شخص. وبناءً على البيانات التي تم جمعها، بالإضافة إلى المشاريع التي تم مع الأشخاص المتلقيين بالمشروع، فقد تم التوصل إلى النتائج المدرجة في نهاية هذا الفصل.

6.2 المشاورات مع الأشخاص المتلقيين بالمشروع

تمت زيارة كل من العائلات العشر الذين تم تحديدهم كمتلقيين فيما يخص موقع محطة تحلية الجنوب، حيث تم مقابلة كل عائلة على حدة في موقع تواجدها الحالي بتاريخ 25 فبراير 2019 (انظر ملحق رقم 6ف) (صور المقابلات). وتم سؤالهم حول التبعات التي حصلوا عليها كما تم مراعاة حقول مختلفة للمقابلات، والتي تم قامتها من خلال فحص الأراضي المحيطة بالellite. حيث تم التحقق من خلال مقابلات العائلات التي تم:

العائلة التي تسكن في البيت الإسمنتي، والتي سمح لها بالبقاء في الموقع، راضية تمامًا عن وضعها الحالي وترغب في التأكد من إزالة أي أثر من الظروف.

العائلات التي تم ترحيلها وحصولها على حصة أرض، تم توزيعها بواسطة مبادرة منزلية.

خمسة عائلات من بين العائلات التي حصلت على حصة أرض تقوم الآن بناء بيوت استثنائية على الأرضي التي حصلت عليها، حيث حصلوا على وثيقة توجه لبناء هذه البيوت من خلال جمعية محلية بالتعاون مع وزارة الإسكان، أما البيت السادس فلم يكن قد تقدم بعد للحصول على قطعة أرض كتعويض؛ يمكن الإطلاع على صور العقود في ملحق رقم 6د (ت).

وفيما يلي أبرز مخرجات المقابلات التي تم:

أيضاً واحدة من العائلات اشتكى من كون المدارس في المنطقة التي انتقلوا إليها بعيدة عن مكان السكن.

واحدة من البيوت اشتكى من كون البيت الذي قاموا ببنائه على قطعة الأرض التي حصلوا عليها (150 متراً مربعاً) بات ضيقًا بعد أن تزوج أحد أبنائها وأنجب طفلاً.

6.3 الخلاصة

الأرض المخصصة لإنشاء محطة تحلية دير البلح وتسمية هي أرض حكومية، لا يوجد بها أي سكان أو أشخاص، ولا غالبًا ولا في السابق. وبالتالي، لم يكن هناك أي اتفاق مع إعداد التوطين ولن يكون هناك أي اتفاق كذلك.

الأرض المخصصة لإنشاء محطة تحلية الجنوب هي أرض حكومية، كما أن الموقع المخصص لهذه المحطة لم يكن يتمتع حتى أي تعديل، ولم يكن مستخدماً كمصدر لكسب الأموال في يوم من الأيام. مع ذلك، فإن هذه الموقع هو الجزء من الموقع الذي تم استخدامه لإنشاء محطة التحلية المركزية والذي يبلغ مساحته 80 دونم. حيث كانت مساحة عائلات مدرستها تتعلق بـ70 دونم في الموقع العام خارج حدود محطة تحلية الجنوب، وهي عائلات لا تملك أي أراضي أو حق في هذه الأرض.

وقام البنك الدولي بleccion من المعاهدة لاستخدام الأراضي الأوروبية EIB، والذي يتماشى مع سياسة البنك الدولي التنفيذية 4.12، وذلك بهدف إعادة توطين هذه العائلات. وقد أظهرت عملية التنفيذ أن سلطة المياه والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة قد قامت بتقديم الخطوة كما يجب، وأنه لا توجد أي مسائل.

علاقة ذات صلة بسياسة البنك الدولي التنفيذية 4.12.